



والدبلوماسية البرلمانية، نتطلع جميعا نوابا ومستشارين أن ترقى بنا إلى تطلعات عاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله في إقامة برلمان واحد بمجلسين، يعزز الصرح الديمقراطي ويعكس جدية ونبيل الرسالة الوطنية التي نحن مطوقون بأدائها خدمة للمواطنات والمواطنين.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ملخص عن المراسلات التي توصل بها مكتب المجلس فليتفضل.

السيد أحمد التهامي أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

توصل مجلس النواب بالنصوص التشريعية التالية ويتعلق الأمر بما يلي:

- مشروع قانون رقم 14.17 يوافق بموجبه على اتفاق موقع بالرباط في 05 شتنبر 2013 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الغابونية بشأن إلغاء تأشيرة الدخول لجواز السفر العادية؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 13.85 يتعلق بطريقة تسيير اللجن النيابية لتقصي الحقائق كما وافق عليه مجلس المستشارين في 21 رجب 1435 الموافق ل 21 ماي 2014 وذلك بعد تعديل المواد 4 و 7 و 17 منه.

وتوصلت رئاسة المجلس النواب ب 91 سؤالا شفهييا و 2451 أسئلة كتابية و 57 جوابا عن أسئلة كتابية، الأسئلة الكتابية المتبقيات دون جواب وهي 3437، شكرا السيد الرئيس.

محضر الجلسة الثامنة والستون بعد المائة

التاريخ : الثلاثاء 27 مايو 2014 الموافق ل 27 رجب 1435.

الرئاسة : السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت : ساعتان ابتداء من الساعة الثانية زوالا والدقيقة الثانية.

جدول الأعمال : الجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب:

السيدات والسادة النواب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، وخاصة الفقرة الثالثة منه وعملا بمقتضيات المواد من 202 إلى 207 من النظام الداخلي لمجلس النواب، تخصص هذه الجلسة العمومية للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة التي سيجيب عنها السيد رئيس الحكومة وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الأمين أود أن أخبر السيدات والسادة النواب المحترمين بأن المجلس يعتمد انطلاقا من هذه الجلسة التوقيت الجديد المخصص لجلسات الأسئلة الشفهية، ويأتي هذا التوقيت الجديد بناء على أرضية التفاهم والتعاون والتنسيق الذي نعتز به جميعا مع مجلس المستشارين ورئاسته المحترمة، كما يندرج هذا القرار في إطار التنسيق ضمن منظومة متكاملة شملت قضايا متعددة في التشريع



السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين، نقطة نظام السيد الرئيس، تفضل.
النائب السيد نور الدين مضيان، رئيس الفريق الاستقلالي
للوحدة والتعدلية (نقطة نظام):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد الرئيس، فقط للتذكير وهو أننا هذا القاعة عرفت الأسبوع الماضي سلوكا نعتبره شاذا في تاريخ المؤسسة التشريعية من الاستقلال إلى يومنا هذا، هذا السلوك الذي خلف استياء عارما وعاما في صفوف جميع المغاربة بكل فئاته واستنكره الجميع، ونحن كبرلمانيين وكنواب نريد السيد الرئيس أن نعرف مستجدات يعني هذا الملف وخاصة وأن هذا السلوك صدر من عضو في هذه الحكومة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، بناء على الاجتماع الذي تم بين رئاسة المجلس والسادة رؤساء الفرق، فهناك مجموعة من المقترحات التي يتم مدارستها وعلى رأسها اللقاء مع السيد رئيس الحكومة، الذي أعرب عن استعداده بقبول هذا الاجتماع لدراسة المشكل بين الطرفين مؤسسات الحكومة ومؤسسات المجلس وستتابع هذا الملف عن كثب.

إذن إذا سمحتم نمر إلى الأسئلة المحورية، السؤال المحوري حول السياسات العامة:

● السؤال الأول والمرتبط بالحوار الاجتماعي تقدمت به فرق ومجموعات الأغلبية. وفي الجزء الثاني المخصص لبقية الأسئلة:

● سؤال يتعلق بالسياسة العامة المتبعة بخصوص مشروع الجهوية المتقدمة، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة.

● سؤال يتعلق بتصوير الحكومة لتنفيذ أجندة الاستحقاقات الانتخابية القادمة، تقدم به الفريق الاشتراكي.

● سؤال يتعلق بالسياسة العمومية المتبعة لإصلاح الإدارة والمرفق العمومي ومحاربة الفساد، تقدم به فريق الاتحاد الدستوري.

● سؤال يتعلق بحرية الصحافة، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

نشرع الآن في جدول الأعمال وأعطي الكلمة للسيد النائب المحترم السيد الغازي أخطيو باسم فرق ومجموعات الأغلبية لتقديم السؤال المتعلق بالحوار الاجتماعي فليتفضل.

النائب السيد الغازي أخطيو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات، السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم، يقوم الحوار الاجتماعي بدور مهم لحفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد ومأسسته من الأمور الضامنة للتواصل الإيجابي والفعال بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين بالمملكة، وعرفت الجولات الأخيرة من هذا الحوار خلال شهر أبريل الماضي الإعلان عن



البناء الديمقراطي وإنعاش التنمية الاقتصادية وتوطيد السلم الاجتماعي، وعلى ضوء ما سبق وتنفيذا للبرنامج الحكومي حرصت الحكومة منذ تنصيبها على إرساء آليات وقواعد هذا الحوار عبر جملة من المبادرات بهدف المؤسسة الفعلية للحوار مع المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية والشركاء الاقتصاديين، وتم عقد عدد مهم من اللقاءات الفردية والجماعية مع هؤلاء الشركاء، مما مكن من توطيد السلم الاجتماعي وتحقيق نتائج مهمة تحملت من أجلها الدولة ولا تزال كلفة ثقيلة في ظرفية اقتصادية صعبة.

السيد الرئيس،

لن أعود بتفصيل إلى حصيلة منجزات الحكومة منذ تنصيبها إلى غاية متم 2013 التي سبق أن استعرضتها أمام مجلسكم الموقر في جلسة سابقة، وسأكتفي بالتذكير ببعض الأرقام المهمة برسم هذه الحصيلة.

لقد دعت الحكومة خلال هذه الفترة إلى عقد اجتماعات مع الفرقاء الاجتماعيين 7 مرات، كما عقدت لجنة الحوار الاجتماعي بالقطاع العام أكثر من 15 اجتماعا سنة 2012 وتنفيذا للالتزامات المتعلقة باتفاق 26 أبريل 2011، والاتفاقات القطاعية التي تلتها، رصدت الحكومة 24,8 مليار درهم برسم الفترة 2012-2014 كما تم اتخاذ العديد من التدابير لتحسين وضعية الشغل والحماية الاجتماعية لفائدة أجراء القطاع الخاص منها :

✓ **أولا:** الرفع من الحد الأدنى للأجر بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة،

✓ **ثانيا :** تمكين الأجراء الذين لم يستوفوا شرط 3240 يوم الخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من استرجاع مبلغ مساهماتهم مرسمة أو استكمال عدد الأيام اللازمة للاستفادة من معاش التقاعد؛

مجموعة من النتائج والاتفاقات المهمة التي تخدم مصالح الشغيلة المغربية وتؤكد عزم الحكومة إنجاز ما وعدت به في برنامجها، كما التزمت الحكومة مواصلة الحوار الاجتماعي بصفة منتظمة لمدارسة الملفات الاجتماعية في جميع القطاعات لحلها ومعالجتها باتخاذ التدابير الاجتماعية والمالية والوقائية اللازمة. وإذ يعتبر هذا الإجراء من القرارات النوعية التي تركز خدمة الحكومة للمواطنين والمقاولة، فإننا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم: ماهي نتائج الحوار الاجتماعي خلال الفترة الماضية والحالية ومدى خدمتها لمصالح الشغيلة المغربية؟ وماهي آفاق الحوار وآثاره على المقاولات المغربية وتنافسية المنتج المغربي؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤال.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود في البداية أن أشكر فرق ومجموعات الأغلبية على طرح سؤال الحوار الاجتماعي الذي يتيح فرصة التطرق إلى الجديد في هذا الموضوع، ولا بأس من التذكير بأن الحوار الاجتماعي يعتبر آلية أساسية لتطوير التعاون بين الحكومة وشركائها الاقتصاديين والاجتماعيين، وبالأخص في ظل دستور 2011 الذي جعل الديمقراطية التشاركية من الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري للمملكة مع ما يستتبعه ذلك من إشراك للفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، كما ينص على ذلك الفصل 13 من الدستور، كما أن لتعزيز الحوار الاجتماعي دورا حيويا في ترسيخ



نقابية من الأكثر تمثيلا، قامت بعقد عدة اجتماعات مع المركزيات الخمس الأكثر تمثيلا، بعد دراسة الملفات المطلوبة التي تقدمت بها هذه الأطراف، تم التجاوب مع جل المقترحات الرامية إلى تحسين أوضاع الأجراء، وذلك رغم الظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة مع مراعاة الحفاظ على تنافسية المقاوله حيث تقرر ما يلي :

■ الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص بنسبة 10% موزعة على سنتين 5% ابتداء من فاتح يوليوز 2014 و5% ابتداء من فاتح يوليوز 2015 ؛

■ رفع الحد الأدنى للأجور بقطاع الوظيفة العمومية إلى 3000 درهم صافية شهريا، وهو ما سيكلف الدولة 160 مليون درهم لفائدة 53 ألف مستفيد.

وبالمناسبة، لا بد من التذكير بأن كتلة الأجر بالوظيفة العمومية، ارتفعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت برسم سنة 2014 ما يناهز 103,7 مليار درهم مليار درهم مقابل 66,7 مليار درهم سنة 2007 يعني في سبع سنوات مررنا من 66,7 إلى 103,7 مليار درهم، مما يمثل زيادة بنسبة 47% وهذه الكتلة تمثل حاليا 11% من الناتج الداخلي الخام و33% من الميزانية العامة و52% من ميزانية التسيير، و48% من الموارد العادية للدولة، و55% من العائدات الضريبية، ويمثل متوسط الأجر الشهري الصافي ثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي، مقابل 1,2% في الجزائر و1,9% في تركيا و1% في فرنسا، كما التزمت الحكومة أيضا بعقد لقاءات الحوار الاجتماعي بصفة منتظمة لتعميق التشاور حول الملفات الاجتماعية الكبرى وبلورة حلول جماعية

✓ **ثالثا :** إخراج مشروع نظام التعويض عن فقدان الشغل إلى حيز الوجود، كلف الحكومة 500 مليون درهم على سنتين، وانتظرته الشغيلة عشر سنوات ؛

✓ **رابعا :** الرفع من الحد الأدنى للمعاش بالقطاع الخاص ؛
✓ **خامسا :** دبا بدنا كنتفاهموا غير بالعينين، التسوية النهائية لملف متقاعدي وذوي حقوق مستخدمي الوكالة المستقلة للنقل الحضري سابقا بالدار البيضاء؛

✓ **سادسا:** ملائمة التشريع الوطني مع معايير العمل الدولية والعربية من خلال التصديق على عدد هام من اتفاقيات العمل الدولية والعربية كالاتفاقية رقم 141 حول منظمة العمال الزراعيين ودورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالضمان الاجتماعي؛

✓ **سابعا :** وضع مجموعة من مشاريع القوانين في قنوات المصادقة ويتعلق الأمر أساسا بمشروع قانون حوادث الشغل، ومشروع قانون بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، ومشروع مدونة التعاضد، ومشروع القانون حول الصحة والسلامة المهنية في القطاعين العام والخاص، وكذا مشروع القانون المتعلق بتحديد العلاقات بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف؛

✓ **ثامنا :** عقد اجتماعات المؤسسات الاستشارية الثلاثية التركيب : مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية، مجلس المفاوضة الجماعية، اللجنة المكلفة بتتبع التطبيق السليم للمقتضيات المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت، المجلس الأعلى لإنعاش الشغل وذلك في إطار مواصلة تفعيل آليات الحوار الثلاثي المنصوص عليها في منظومة الشغل.

أما بالنسبة لما تم إنجازه برسم النصف الأول من 2014، فإن الحكومة وعيا منها بأهمية الحوار والتشاور في استتباب السلم الاجتماعي، وتجاوبا مع المطالب التي تقدمت بها ثلاث مركزيات



➤ توسيع التغطية الصحية لتشمل الصناع التقليديين والعمال في مجال الصيد الساحلي التقليدي وكذا مهنيي النقل؛

➤ تدبير تدفقات الهجرة من أجل العمل، وذلك من خلال تسوية وضعية المهاجرين وتحيين الآليات القانونية وتعزيز تدابير المواكبة وكذا تعزيز التعاون جنوب جنوب في مجال التشغيل الحماية الاجتماعية؛

➤ تعزيز آليات رصد وتتبع وتحليل سوق الشغل من خلال إحداث المرصد الوطني لسوق الشغل؛

وفي الأخير، لا بد من التأكيد على أن الحكومة ما فتئت تعطي أهمية كبيرة للملف الاجتماعي، ولا تذخر جهداً من أجل ضمان التوازن بين متطلبات الحفاظ على القدرة الشرائية للأجراء، والعيش الكريم للمواطنين من جهة وتعزيز تنافسية المقاوله وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكراً السيد رئيس الحكومة المحترم،

نفتح الآن باب المناقشة حول السؤال المحوري المتعلق بالحوار الاجتماعي، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد القادر الكيحل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود دقيقتين.

النائب السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أولا هاذ السؤال كنا نعتقد أنه سنأتي لنستمع إلى خطاب واقعي يزاوج بين إجراءات الحكومة والواقع المعيش، فيما يتعلق بالزيادة في الحد الأدنى للأجور خاصنا نقولوا أنه تزداد

بشأنها ومواصلة الحوار على الصعيد القطاعي مع اعتبار خصوصيات كل قطاع.

أما بخصوص الآفاق المستقبلية فإن الحكومة تشتغل على جملة من المشاريع بتشاور مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ويتعلق الأمر أساسا بما يلي :

➤ إعداد استراتيجية وطنية للتشغيل، تواكب السياسات القطاعية والخطط التنموية واستراتيجية الاستثمار، وتمكن من وضع إطار تنسيقي لجميع المتدخلين والفاعلين المعنيين بالتشغيل؛

➤ إعداد مشروع القانون التنظيمي للإضراب، ومشروع قانون النقابات المهنية تطبيقا لمقتضيات الدستور والمخطط التشريعي للحكومة؛

➤ إصلاح أنظمة التقاعد؛

➤ توسيع التغطية الاجتماعية والصحية لتشمل الطلبة وأصحاب المهن الحرة؛

➤ القيام بدراسة من أجل توسيع التغطية الصحية لتشمل والدي المؤمنين؛

➤ توسيع سلة العلاجات المضمونة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتشمل علاجات الأسنان ابتداء من فاتح يناير 2015، وهذا قرار قد اتخذ؛



السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات والسادة النواب المحترمون،

أولا بغيت نشير لواحد النقطة مهمة وأساسية كتعلق بالعمل المؤسس أو المؤسس اللي قامت به الحكومة من أجل أن تكون للحكومة القدرة على أن تحاور يعني الشركاء الاجتماعيين، وأن تستجيب لمتطلباتهم وهو الإصلاحات يعني الهيكلية التي باشرتها الحكومة وهذا مسألة أساسية وخاصها تدخل في الحوار الاجتماعي، ولذلك ما فتئت المركزيات النقابية كتأكد على أن أول مدخل من مداخل الحوار الاجتماعي هو واحد اللقاء أولي تتعرض فيه الحكومة للتوجهات ديال قانون المالية باش يكون نبدأو الحوار بمعرفة الأوضاع العامة والوضعية المالية ديال الموازنات ديال الدولة وكنعتقد بأنه لا يمكن إلا أن نضمن الجهود الذي قامت به الحكومة في ضبط اختلالات التوازنات المالية الكبرى والنتائج المتحققة خاصة ما يتعلق بتقليص عجز الميزانية بحوالي 2 في المائة من الإجمالي للنتائج الداخلي الخام، تحسين ديال الحساب الجاري مع بقاء الاحتياطات على مستوى مستقر، الاستقرار ديال الاحتياطي للعملة، الخط الائتماني اللي خلصنا ليه، النتائج والشهادات الإيجابية اللي جات من واحد المجموعة ديال المؤسسات الدولية اللي هي كتعطي الثقة في الاقتصاد الوطني وكتبين بأنه كاين نمو اقتصادي أو مؤشرات ديال النمو الاقتصادي وبالتالي ديال استقرار الجميع وبالتالي الإمكانية باش ملي تتكون الأرضية باش نتحاوروا وبالتالي كتكون الحكومة تقدر تطبق هاذيك المقولة اللي تتقول إذا جاد الله جاد عمر، الأمر هنا بطبيعة الحال لا يتعلق حينما نتحدث عن هذه الجوانب، الأمر لا يتعلق بإصلاحات تقنية أو ماكرو اقتصادية لأنه باش الحكومة تكون عندها القدرة باش تدير الاجتماعي لا بد أنها تكون المالية

80 درهم للمواطن في سنة واحدة، وبقرار أحادي في غياب التنسيق مع المقاولات المغربية، والزيادة في الأسعار المتوسط ديالها أو الحد الأدنى ديالها هو 350 درهم اللي تزدت على المواطن، وما يمكنشاي نعتبروا على أنه هاذ الزيادة أنها أساسية وجوهرية ونجيوا نتكلموا عليها الآن، في الوقت اللي برمجنا الانتخابية كانت تتكلم على 3000 درهم كحد أدنى للأجور، والآن من خلال هاذ السنتين اللي موزعة عليها الزيادة ما أظن أنه سنصل إلى ما تم الوعد به للمغاربة والعمال، فيما يتعلق ب 3000 درهم كحد أدنى في الوظيفة العمومية بمعنى تزدت 200 درهم للموظف، وتذكروا بأن الحكومة السابقة حذفت السلاليم من 1 إلى 5 الشي اللي خلا تزد 1200 درهم للموظف، وكتتحدثوا اليوم على استثناء الموظفين والعمال ديال البلديات من هاذ 3000 درهم، ما يمكنشاي اليوم نتحدثوا على إجراءات أساسية وجوهرية في الوقت اللي المناخ د الاستثمار والتقليص من الاستثمار العمومي تيعرف إشكال واللي تينعكس بشكل كبير على القدرة ديال التشغيل واللي تيعطي يوميا أفواج كبيرة من العطالة في المجال ديال التشغيل، ناهيك على التراجع على المأسسة ديال الحوار الاجتماعي هاذ الحوار اللي ما عندوش أهداف واضحة عند الحكومة ...

السيد الرئيس :

شكرا السيد النائب المحترم،

لأنه عندنا إشكالية ديال التوقيت، عندنا في الرابعة خاصنا نوقفوا لأنه البث غيمشي للغرفة الثانية، باش ما نضيعوش حقوق الآخرين، شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الله بووانو من فريق العدالة والتنمية، في حدود 7 دقائق و15 ثانية، السي يتيم تفضل.

النائب السيد محمد يتيم :

شكرا السيد الرئيس،



ديال المشروع ديال النظام التعويض عن فقدان الشغل إلى غير ذلك من الإجراءات اللي عرفوها واللي لمستها الشغيلة عمليا والناس اللي كانوا كياخذو ف I' RCAR مجموعة ديال المتقاعدين والأرامل اللي كانت كتوصلهم 300 درهم اليوم ولات كتوصلهم 1000 درهم هذا رقم ينبغي الإشارة إليه وينبغي كذلك تسمينه ونحث الحكومة على أن تسير في هذا الاتجاه.

الملاحظة الثالثة: تتعلق أيضا بتعاملكم السيد رئيس الحكومة بإيجابية مع مطالب النقابات الخمس الأكثر تمثيلية، يعني 5 هنا أعرف أنه 5 ديال النقابات قدمت مذكرات مطلية وأعلم أن هذه المذكرات درست كلها ورصدت كلها، وأعلم كذلك أن الحكومة جادة في التعامل مع هذه المطالب هي مصنفة، وبطبيعة الحال ننتظر أن تتم الاستجابة إليها بعضها تمت الاستجابة إليها، ونتمن بطبيعة الحال عودة الحوار الاجتماعي اليوم إلى سكتة ومنين كنتكلم على الحوار الاجتماعي، كنتكلم على الحوار الاجتماعي المركزي وإلا فكثير من الحوارات القطاعية كانت قائمة، المؤسسة ديال عدد من المؤسسات الاجتماعية كانت تشتغل، الحوار أيضا المجالي كان يشتغل أحيانا بطبيعة الحال كايينة عرقلة ولكن اليوم الشغيلة كيتكلم على الحوار الاجتماعي كيتكلم على الحوار اللي كيكون فيه المركزيات النقابية وكتكون فيه الحكومة وكتخذنا فيه التزامات على أعلى مستوى لأنه هذا كيتمكن وكيعطي واحد الخريطة ديال المتابعة، إذا من طبيعة الحال لا يمكن إلا أن نسجل النتائج الإيجابية التي جاء بها الاتفاق الأخير أو الحوار الأخير، دون شك أنه لا يرقى إلى كل مطالب الشغيلة، بطبيعة الحال النقابات والمركزيات النقابية كيعمل بواحد المبدأ ديال خذ وطالب، وهذه هي السنة ديال الحياة - وكل ما هو - الحكومة كذلك تعلم أنها تتعامل بمبدأ ديال كلما جاد الله جاد عمر،

العمومية مالية إيجابية ولا بد هنا من أن نسجل للحكومة هذا الإنجاز ومن هنا يبدو لي أن المركزيات النقابية ستتجرأ أكثر على المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية وتدفع الحكومة إلى المطالبة بتحسين الأوضاع المادية ديالهم.

الملاحظة الثانية: لا بد أن نسجل أنه رغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها بلادنا خلال السنتين الماضيتين من الناحية الاقتصادية والمالية ورغم الظروف ديال الأزمة الاقتصادية اللي عانى منها العالم واحنايا كنشوفوا شنو دار في البرتغال، كنشوفوا شنو دار في إيطاليا، كنشوفوا شنو دار في واحد المجموعة ديال الدول الأوروبية على المستوى الاجتماعي، على المستوى الاجتماعي لم نصل والحمد لله إلى هذه الإجراءات القاسية من الناحية الاجتماعية، على العكس من ذلك شفنا واحد المجموعة من المواصلة أولا ديال التنفيذ ديال المقتضيات ديال الاتفاق ديال 26 أبريل اللي السيد رئيس الحكومة يقول لنا اليوم بأنها يعني الكلفة ديالها وصلت اليوم ل 26 مليار، يعني أيضا شفنا واحد المجموعة ديال الإجراءات من خارج الحوار الاجتماعي وهذا شيء إيجابي، صحيح إننا نريد أن تكون النقابات دائما شريكا، وهذا أنا أدعو له الحكومة، الحكومة ينبغي أن تستشير المركزيات النقابية وأن تكون المركزيات النقابية حاضرة في كل القرارات التي تهم الشغيلة ولكن احنا كيظهر لي المركزيات النقابية إيلاجات شي حاجة لفائدة الشغيلة وخاتجي بطريقة وبمبادرة من الحكومة شنو هو المشكل؟ ولكننا نجبد أنه نمشيو نمأسسوا الحوار كما ورد في المداخلات، وأن يكون العمل جماعي تشاركي كما ورد في مداخلتكم السيد رئيس الحكومة، بطبيعة الحال الإجراءات لا أريد أن أرجع إليها القضية ديال التمكين ديال الأجراء الذين لم يستوفوا شرط 3240 يوم من الخراط من استرجاع مبلغ مساهماتهم المرسمة أو استكمال عدد الأيام اللازمة للاستفادة من المعاش، الإخراج



والقول أن طلبكم بحل البام أعتقد على أنه اختصاص من اختصاص القضاء، فهاد التوصية الغير السلبية بطبيعة الحال والغير المقبولة والغير المرضية اللي تتفسر عندك شي حاجة الداخلة مع البام اللي خاصك تقول لها لينا، ولا كضحكك الناس الآخرين كتبكيهم، ولا كضحكك الناس الآخرين كتبكيهم، على كل حال السيد رئيس الحكومة أنت تعرف التقدير اللي عندي لك على أنه هذا اختصاص أعطاه المشرع للدستور، إذن شأن دستوري واش اختلط عليكم الأمر؟ حتى أنكم أردتم أن تحلوا مؤسسات اللي هي من اختصاص الدستور، الدستور من اختصاص القضاء، يعطي للقضاء حل المنظمات النقابية والمؤسسات الحزبية، وفي اعتقادي من واجبكم والواجب عليكم أن تسهروا على تطبيق الدستور وتنزله التنزيل الدستوري القانوني الفقهي الملائم، وأنتم من أهل الذكر بطبيعة الحال، إذن في هذا المجال إيلا حليتوا الأحزاب وحليتوا النقابات ما بقا ليكم مع من تحاوروا ما بقى عندكم مع من تحاوروا، لا هي غير ما نعرف، راه إذن تضربون الحوار في عمق الحوار، ورغم ذلك واش احنا الدستور يوصي بالتشارك وبالديمقراطية التشاركية وبحوار وبعامة الحوار وبتعميق الحوار، والسيد رئيس الحكومة جا باش يسد هاذ الباب هذا، غريب هاذ الأمر هذا، السيد رئيس الحكومة أقول لكم هذا بطبيعة الحال لأنه إذا ما أغلقت المنظمات والمؤسسات ما بقا حوار ولا حوار وشكرا لكم والسلام.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيدة القاسمي للتجمع الوطني للأحرار في حدود 7 دقائق و15 ثانية.

النايبة السيدة سميرة القاسمي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

القضية ديال هاد المراجعة ديال الأجور الدنيا في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية بحيث لا يقل الأجر عن 3000 درهم وهاد الإجراء بطبيعة الحال مهم لأنه يهيم أكثر من 140 ألف موظف في الوظيفة العمومية وفي الجماعات المحلية هذا هو الأمر ينبغي الإشارة إليه، القضية ديال الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الخاص على الرغم من أننا نعرف من أنه كانت هناك يعني صعوبات أو ربما حتى مقاومات لأنه أيضا المقاولات كتكلم كذلك على التنافسية ديال المقاول، ولكن رغم ذلك كنتعتقد بأن الدور ديال الحكومة هي دائما تحاول تشد العصا من وسط وتدير التوازن ما بين الأطراف، إذا ما غممشيش في التفاصيل لأنها تمت الإشارة إليها، هاذ القضية ديال الإلتزام بتوسيع التغطية الصحية ليشمل والدي المؤمنين، توسيع ديال سلة العلاجات المضمونة من طرف الصندوق الوطني الاجتماعي لكي تشمل العلاج ديال الأسنان كتبقى الملاحظة الأخيرة التي ينبغي الإشارة إليها تتعلق بأهمية مواصلة الحوار الاجتماعي، تنفيذ ما تبقى من التزامات ديال الحوار ديال 26 أبريل، الحوار القطاعي، الحوار المحلي شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، شكرا، الكلمة للنائب المحترم شاكرا الطاهر في حدود دقيقتين.

النائب السيد الطاهر شاكرا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب،

السيد رئيس الحكومة، استوقفني بطبيعة الحال وأنا جاي البرلمان ما قيل في واحد اللقاء تواصلني في ناحية مكناس



ومظاهرها الاجتماعية لنحذر من أي ركود سياسي أو استغلال سياسي، للمطالب العادلة والمحقة للشغيلة المغربية بكافة فئاتها، كما نحث الحكومة على حماية الحريات النقابية وحقوق العمال في الإضراب، هنا السيد رئيس الحكومة كأكد على هاذ حقوق العمال في الإضراب والتظاهر السلمي، الذي يظل ضرورة أساسية سواء في ما يتعلق بتعزيز الترسنة والمنظومة القانونية والتشريعية ببلادنا كالقانون التنظيمي للإضراب، كذلك السيد رئيس الحكومة أؤكد على القانون التنظيمي للإضراب وقانون ممارسة الحريات النقابية، أو بما هو مرتبط بتأطير الممارسات الاحتجاجية وكيفية التعاطي معها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد شهدت العشرية الأخيرة انتظاما في انعقاد مسلسل الحوار الاجتماعي مما مكن المغرب من الحفاظ على الاستقرار والسلم الاجتماعيين وموازنة النمو الاقتصادي بالمكاسب الاجتماعية، واليوم إذ نتباهى في المغرب بكون هذا الاستقرار شكل أساس الاستثناء المغربي خلال مرحلة من اللااستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي خلف تداعيات متفاوتة بالمنطقة ودول الجوار، ندعوكم إلى مواصلة هذا الجهود لترسيخ هذا المناخ المجتمعي المتوازن،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن التقييم الشمولي والإجمالي للقاءات الحوار الاجتماعي، ليجعلنا نؤكد على الحكومة أهمية مأسسة منظومة هذا الحوار وفق مقاربة رابح رابح مع باقي الفقاء، وبالتالي أصبح من المؤكد ومن البديهي أن نحدد منهجيته وفق جدولة زمنية تنتهي في كل مراحلها بالتوقيع على اتفاق جماعي ملزم للجميع، إننا في التجمع الوطني للأحرار نعتبر هذه المنظومة بمثابة آلية سياسية للنهوض بالتحديات الاجتماعية الموجودة في المغرب، مستشعرين بطبيعة الحال مؤشرات التوازنات الماكرو

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني النواب المحترمين،

السيد رئيس الحكومة اليوم بغيت تلاحظوا معيا في الحكومة السابقة منين كان معكم التجمع الوطني للأحرار، تحققت واحد العديد من المكاسب منها الحوار الاجتماعي، الزيادة في الأجور، ونقص الضريبة على الدخل، بعدما دخلنا للحكومة توقفت هاذ الحركة واليوم الحمد لله بعد التشكيلة الحكومية الجديدة والانسجام الحكومي ودخول التجمع الوطني للأحرار اليوم بقى كيبان لنا رجعت واحد الحركية، واحد الحركية ورجع الحوار ورجعت واحد العدد ديال المكاسب، وإن شاء الله في المستقبل يكون أفضل، واليوم السيد رئيس الحكومة المحترم، ناقش معكم موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية للعديد من الاعتبارات، نظرا لكون الحوار الاجتماعي يظل مرتبطا بشريحة كبرى من المجتمع المغربي، ألا وهي الطبقة الشغيلة، فضلا عن دوره كمفتاح للسلم الاجتماعي بين الحكومة وباقي الفقاء الاجتماعيين من منظمات نقابية ومهنية، وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد بالسياق الذي مر منه هذا الحوار الاجتماعي منذ تنصيب الحكومة إلى يومنا هذا، الحقيقة أنه يعود بعد الجمود الذي طبع الحوار الاجتماعي خلال السنتين الأخيرتين، والتخوف والشك الذي انتاب الجميع إزاء هاذ توقف غير المبرر، استبشرنا خيرا باستئناف مسلسل اللقاءات بين الحكومة وباقي الفقاء، وهنا لا بد من الإقرار والاعتراف بالجهودات الذي بذلتها الحكومة من جهة والمركزيات النقابية ومثلي أرباب العمل من جهة أخرى طيلة الأربعة أشهر الأولى من سنة 2014 بهدف الاستجابة لمطالب وإكراهات كل طرف، وفي هذا الصدد إذ نشيد بمجهودات المركزيات النقابية بكافة مقترحاتها المطلية



الخاص في هذا الإطار، دعوتنا صريحة لكم من هذا المنبر الموقر بضرورة التفكير في إيجاد صيغ ملائمة لمأسسة الحوار الاجتماعي، تحقيقا للرخاء والسير قدما نحو نهج العدالة الاجتماعية.

في الختام لا يعنا السيد رئيس الحكومة المحترم، في فريقنا النيابي للتجمع الوطني للأحرار إلا أن نعبر عن عظيم أملنا في توطيد وترسيخ مجهودات الحكومة للعناية بالطبقة الشغيلة وفئات العمال، كلنا متأكدون السيد رئيس الحكومة من قدرة المغرب على استعادة الثقة وضخ جرعات من الأمل لدى كافة الأطراف والإطلاع بأمانة النهوض بأوضاع المغاربة كافة، وفقنا الله جميعا لخير الوطن والمواطنين، شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة للنائبة المحترمة الأخت حسناء أبوزيد من الفريق الاشتراكي في حدود دقيقة واحدة.

النائبة السيدة حسناء أبوزيد :

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

...أستسمح....إيوا آش غنقول ؟ ...

السيد رئيس الحكومة،

الجواب الذي تقدمتم به مشكورين لم يكن إلا فقرة من عرض تقدمه وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية كل سنة من سنة 2012، نخيركم إذن بالجديد أنه المجالس الثلاثية راه انعقدت غير هاذ السنة ومجلس المفاوضة الجماعي ومجلس طب الشغل ولم تفض إلى شيء وبقيت لستين نائمة، وهاذ أسس ومحددات اتفاق 26 أبريل، نخيركم أيضا عن ترسانة القوانين كما أخبروكم بها، هادي قوانين صادق عليها الحكومة السابقة

اقتصادية الوطنية التي تشيد بتحسنها النسبي خلال الأشهر الأخيرة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نعتبر تعاطي الحكومة مع الملف المطلي العمالي في شموليته هو تعاطي إيجابي نظرا لحجم المقترحات المقدمة، من المقابل نؤكد على ضرورة استئناف التفاوض الجماعي حول المطالب المتعلقة بتحسين الدخل وتعميم الحماية الاجتماعية، وتطوير العلاقات المهنية، وحل النزاعات الاجتماعية، واحترام الحريات النقابية، وكافة المطالب المادية والاجتماعية بتنسيق وفق مقارنة تشاركية مع الغرف المهنية، وأرباب العمل، والكونفدرالية العامة لمقاوات المغرب، إننا في الفريق النيابي للتجمع الوطني للأحرار واعون كل الوعد بحجم الإصلاحات والأوراش التنموية التي تشهدها بلادنا، وهنا نسجل بارتياح بتحسن تنقيط المغرب ومجموعة من مؤسساته العمومية من طرف وكالات التنقيط الدولية مما يبعث روح الأمل أمام مزيد من المكاسب واستشراف آفاق واعدة، والحمد لله المغرب له من الطاقات ومن الكفاءات ومن المواهب، ومن آليات الحكامة مع يمكنه من الوصول إلى الأهداف المنشودة ومنها بطبيعة الحال : ضمان السلم الاجتماعي وتحقيق رؤية واضحة المعالم وآفاق مستقبلية مشرقة لتوازنات المجتمعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن مصداقية الحوار الاجتماعي لن تتحقق إلا بالنقاش الصريح والمسؤول والواضح والمتواصل والإنصات لكل الأطراف والفاعلين في الميدان، بتناسق وتناغم تام بين كل القطاعات، دون غض النظر عن الدور الكبير الذي يضطلع به القطاع



إلى إيجاد حلول واقعية ومواطنة تمزج بين تخفيف مسببات استمرارية الأزمة وطرح بدائل عقلانية لإقلاع اقتصادي دائم من خلال تشجيع الاستثمار ضمنا لتنمية خزانة الدولة للحد من الاستدانة التي يتحمل الشعب برمته تكاليفها، فلا يمكن اليوم فلا يمكن الاكتفاء بتوجيه انتقاد إلى السياسات الحكومية بقدر ما وجب التوافق على خيارات سياسية لحوار اجتماعي بناء بعيدا عن المزايدات وبعيدا عن التهرب من التزامات المعلنة للحكومة تحت أي ذريعة كانت.

صحيح، السيد الرئيس السيدات والسادة، أن حجم الإكراهات يتطلب تضحيات، لكن يجب إحداث تمييز منطقي للتضحيات وتحديد الفئات المستهدفة من هذه التضحيات، ما قد نتفق عليه اليوم ولا يرغبه أحد هو اتساع الفوارق الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة وتدني القدرة الشرائية للفئات الهشة أساسا، مقابل ذلك لا يمكن إطلاقا أن نكون شاهدين عن انهيار مفاجئ لاقتصادنا، وذلك بغض الطرف عن ضبط التوازنات المالية، فالمسألة لا تنحصر بنظرنا في الحركة الشعبية في مباشرة حوارات اجتماعية ظرفية وموسمية، لامتناس غليان إحدى أطراف الفرقاء المتضررين، بل إلى إنتاج توجه مستقبلي للحوار والتشاور الذي ما فتئ صاحب الجلالة يؤكد على أهميته، لصياغة سياسات عمومية مع المواطنين والمواطنات ومن أجل مصلحتهم أولا وأخيرا.

إن حزب الحركة الشعبية نادى على الدوام بترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي البناء لكن للأسف عرف هذا الأخير عدة عراقيل وتوقفات غير مبررة، نظرا لتجنب أطروحات الأطراف بل تغليب المصلحة العامة وإعطاء الأسبقية لأولويات، ومن ضمنها كما أشرنا إليه إيقاف زيف الاستدانة كحل أوحده، علما أن هناك حلولاً أخرى ممكنة وجب أخذها جديا بعين الاعتبار، ولنا في تجربة عدة دول خير دليل للاقتداء، إن

على الأقل قولوها أنها مدونة التعاضد والتعويض عن حوادث الشغل، وقانون النقابات والعمال المنزليين فاسترجعت في عهد حكومتكم، بقات 7 أيام بعد عودة وجابوها لينا باش ناقشها، كان لكم أن تقدموا تصورك لإصلاح في إطار تشريع اجتماعي، أقول لكم أن الحوار الاجتماعي ما هو إلا طريقة طبيعية لمأسسة علاقات سليمة بين الحكومة والنقابات، ولكن إيلا مشات المظاهرات واعتقل أطفال وشباب في إطار معتقلي 6 أبريل بتهم تشبه سنوات...

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الكلمة للسيد النائب المحترم السيد وديع تينمالي السيدة النائب سي وديع تينمالي، في حدود 7 دقائق 15 ثانية.

النائب السيد وديع تينمالي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

شكلت مبادئ الحوار والتحاور والمشورة على الدوام إحدى أهم ركائز الدفع والقوة لبناء مغرب ما بعد الاستقلال، إضافة أنها تشكل الجوهر الحي لهوية الشعب المغربي، لذا وأمام صعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي هي نتاج توجهات سياسية أغفلت وتغافلت المصلحة العامة، فإننا اليوم السيد الرئيس، ملزمون بإعادة الاعتبار لحوار اجتماعي هادئ ومنتج يتوخى حلولا واقعية وإنسانية في نفس الآن. فكيفما كانت مقاربات وإيديولوجيات الفرقاء الاجتماعيين، فإنه لا بد أن نعيد النظر في فلسفة الحوارات الاجتماعية التي تتأسس دوما على جبر الخواطر، وعلى امتصاص الغضب العابر للفرقاء أكثر منه



المسألة تتطلب تضافرا الجهود والاجتهاد والكفاءة بدل المزايدات الجوفاء، إن المؤشرات ومهما عملنا على تجاهلها والحد من وطأتها هي مقلقة بكل تأكيد، لكن على الجميع تحمل مسؤولياته بدل تحميلها للطرف الآخر دون الآخر شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب المحترم، الكلمة للسيد النائب المحترم السيد النائب الحسين رحوية من فريق الاتحاد الدستوري في حدود دقيقتين.

النائب السيد الحسين رحوية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بعد تجميد الحوار الاجتماعي بل والتهرب من التفاوض مع الفرقاء الاجتماعيين إلى الشروع في هذا الحوار الذي طال انتظاره، لا نجد أنفسنا حتى الآن أمام نتائج ملموسة لهذا الحوار، هذا بالرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة وتكاؤل القدرات الشرائية لدى المواطن بالرغم من أن سوق البطالة يتعزز بـ 114 ألف عاطل جديد، بالرغم من الركود الذي يطبع الاقتصاد، بالرغم من تراجع الملموس في الاستثمار لدى المقاولات المغربية، بالرغم من وضعية صناديق التقاعد المعروفة، بالرغم من كل هذه الإنتظارات هناك تغييب عمدي للحوار، إن لم نقل نحن أمام انعدام رؤية شمولية للحوار، إننا لحد الآن لسنا أمام حوار آلي ديمقراطية منتجة وناجعة لحل المشاكل، بل نحن أمام حوار من أجل ربح الوقت وتأجيل المشاكل، حتى وإن اتخذت قرارات فغالبا ما نسمع عنها أنها قرارات أحادية انفرادية وليس جماعية.

إن فرض بعض القرارات في غياب تقديم مقابل ملموس للمقاولات وخاصة وأن المقاولات المغربية تشكو حاليا من الضغط على ماليتها ومن صعوبة الولوج إلى التمويل وارتفاع

التقايات المهنية وأرباب العمل من جهة والحكومة من جهة ثانية مطالبين بتقريب وجهات نظرهم في الملفات تكتسي في جوهرها طابعا سياسيا أكثر منه اقتصاديا واجتماعيا، فالمدخل السياسي هو المحدد للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية وليس العكس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

أصبح لزاما أمام التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم أن نصوغ تعاقبات اجتماعية جديدة بدءا بإعادة النظر في مدونة الشغل التي أبانت التجارب الميدانية عن محدودية تطبيقها وعن الحيف الذي تحدثه سواء بالنسبة للمشغل أو الأجير، أصبح لزاما كذلك السيدات والسادة أن نصوغ قوانين تنظيمية ملائمة لروح الدستور 2011 وليس معاكسة أو متناقضة مع الهدف الأسمى المتمثل في بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات.

إن مغرب اليوم يتجه لأحداث جهوية متقدمة، هذه الجهوية تفرض الأخذ بعين الاعتبار الاختلالات بين الجهات ومحاولة تقويمها خدمة للاستثمار وتنمية لفرص العمل، فالدولة اليوم غير قادرة وحدها على تحمل الأعباء الاجتماعية، فكلية الأجور فاقت المعدلات الدولية، وهو ما يحتم عقلنة وتحديث القطاع العام لضمان المردودية أحسن مع احترام تام لحقوق شغيلة القطاع ومكتسباتها، لعل الرهان صعب، إلا أنه ممكن إن توفرت الإرادات.

إن أملنا كبير أن نحدث قطيعة عملية في الأذهان ونتقبل التضحيات لأن هذا من شأنه أن يصون جبهتنا الداخلية ويمتنع عن أي اهتزاز، إن أملنا كبير كذلك أن نسجل للتاريخ نحن كأحزاب سياسية أغلبية ومعارضة مواقف سياسية وطنية بعيدا عن أي خلفية أو استغلال ظرفي للظرفية، إن عالم اليوم بإكراهاته يتجه إلى إعادة إنتاج علاقة إنتاج جديدة، وهذه



وإذ نعبر في فريق التقدم الديمقراطي عن ارتياحنا للخلاصات الأخيرة للحوار الاجتماعي والآفاق التي يفتحها في سبيل دعم الاستقرار الاجتماعي، وإقرار الحقوق الاجتماعية المشروعة للطبقة العاملة، فإننا نعبر في نفس الوقت عن ضرورة مواصلة الحوار حول مختلف القضايا المطروحة بما فيها مباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى من قبيل:

✓ إصلاح نظام التقاعد؛

✓ إصلاح نظام المقاصة؛

✓ الإصلاح الجبائي وغيرها من الأوراش الوطنية الكبرى.

كما نهنئ الطبقة العاملة على ما حققت من مكاسب اجتماعية كتتويج فضالات جماهيرية خلال الفترة الأخيرة من قبيل:

✓ إقرار نظام للتعويض عن فقدان الشغل لفائدة إجراء القطاع الخاص؛

✓ استرجاع المؤمنين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي البالغين سن الستين لمجموع اشتراكاتهم بعد تحيينها حسب معدل الفوائد الصافية بودائع الصندوق في حالة عدم حصولهم على 3240 يوم للاستفادة من معاش التقاعد؛

✓ توسيع سلة العلاجات لتشمل علاجات الأسنان؛

✓ السماح لتعاضديات القطاع العام بتوقيع اتفاقية تدبير التأمين الإجباري الأساسي على المرض مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛

✓ الإجراءات المتخذة من أجل ضمان السلامة المهنية والتعويض عن حوادث الشغل؛

✓ إخضاع استفادة الوالدين من التغطية الصحية التي يستفيد منها أبنائهم الناشطون للدراسة؛

✓ الرفع من الحد الأدنى للأجور ب 10% وغيرها.

الفواتير الغير المؤداة من قبل الدولة، الأمر الذي سيقص من قدراتها على التشغيل وعلى كل فإننا في الاتحاد الدستوري سنظل أوفياء لمنظورنا الذي يدعو لتأسيس شراكة اجتماعية حقيقية مع المركزيات النقابية، دعما للسلم الاجتماعي، وهذا يتطلب من الحكومة الخروج بنموذج شامل لسياسة التنمية الاجتماعية، عدم المساس بمكتسبات اجتماعية، التحلي بروح الثقة والمسؤولية لمباشرة إصلاحات خاصة عندما يتعلق الأمر ببعض الأوراش المهمة كصناديق التقاعد، المقاصة، وإعادة النظر في مدونة الشغل، إخراج قانون الإضراب، إعادة النظر في بنية الأجور.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد النائب المحترم سي محمد العربي أحنين من فريق التقدم الديمقراطي في حدود 7 دقائق و15 ثانية.

النائب السيد محمد العربي أحنين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

سعيد أن أساهم باسم فريق التقدم الديمقراطي في هذه الجلسة حول موضوع نولييه أهمية كبيرة من منطلق قناعنا بكون الحوار الاجتماعي وسيلة لتوطيد علاقة التفاهم والتعاون بين الأطراف المعنية، ولا يسعنا هنا إلا أن نحيي القوى الإنتاجية الوطنية التي تناضل من أجل المصلحة العليا للوطن، وتعزيز الوحدة الترابية وتدعيم مغرب المؤسسات والعدالة الاجتماعية، ونحیی أيضا عزم الحكومة على استمرار الحوار الاجتماعي والروح الوطنية العالية التي طبعت جوالاته.



إكراهات الحكومة، ونجدد تحياتنا لكم على صبركم وسعة صدركم وندعو لكم بالتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، آخر متدخل السيد النائب محمد عبد العالي الهلالي عضو المجموعة النيابية لتحالف الوسط في حدود دقيقة واحدة.

النائب السيد محمد عبد العالي الهلالي:

شكرا السيد الرئيس،

غير كنشكر الأغلبية على هاد الدقيقة اللي ما تأهلنا حتى شي حاجة مرة أخرى، ولكن مع ذلك غادي نقول واحد الكليمات بزيرة في هاد الموضوع. هناك مجهودات بذلت لا يمكن نكرانها ولكن مع ذلك تبقى المفاوضات تراوح مكانها، لأنها ما دمنا لم نقدم أحوية مدققة حول مجموع مطالب النقابات، تبقى هذه المفاوضات غير مجدية، وهذا الأمر بالنسبة إلينا لا يعود مسؤوليته إلى القطاعات الوزارية لوحدها، وإنما تعود كذلك إلى البعد السياسي والمصلحي الذي تنهجه بعض النقابات الشيء الذي أفرغ الحوار الاجتماعي من محتواه وحال دون حوار جدي ومسؤول بحس وطني صادق ولعل استفادة العديد من هؤلاء المحسوبين على النقابات لخير دليل على....

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على مختلف المداخلات، تفضل السيد الرئيس.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة :

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

وندعوكم السيد رئيس الحكومة، أن تنكبوا على ترسيخ دولة الحق والقانون في الميدان الاجتماعي من خلال استكمال الإطار القانوني المنظم لعلاقة الشغل وتحسين بيئة وظروف العمل والرقعي بمستوى العلاقات المهنية وثقافة الحوار وإرساء التوازن بين حقوق وواجبات أطراف الإنتاج مع ما يقتضيه ذلك من توطيد الآليات المختلفة للحوار والتشاور المستمر بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، كما ندعو إلى التعجيل بإخراج المجموعة من النصوص التشريعية الهامة إلى حيز الوجود وذلك في نطاق مقارنة تشاركية مع جميع الفرقاء الاجتماعيين، ويتعلق الأمر بمشروع القانون المحدد لشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين المعروض حاليا على الغرفة الثانية، ومشروع القانون التنظيمي حول الإضراب، ومشروع قانون النقابات المهنية ومشروع قانون حول الصحة والسلامة المهنية، ومشروع القانون المحدد للعلاقة بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات ذات الطابع التقليدي الصرف، والصرامة في محاربة تشغيل الأطفال ومواصلة دعم الجمعيات العامة في الميدان، وتفعيل المجالس واللجان الثلاثية، التفكير وطنيا وجهويا ومحليا في أفق تحقيق مسعى حوار اجتماعي تشاركي وشامل، مما يعزز مكانة المغرب دوليا ويشكل رافعة للادخار الوطني وهو ما لا يتحقق إلا من خلال تعزيز الحريات النقابية وحمايتها بتوازن مع المقاولات والحفاظ عليها.

السيد رئيس الحكومة،

فريق التقدم الديمقراطي يدعو اليوم كما فعلنا ذلك في مناسبة سابقة إلى مناظرة وطنية تضع على أجندتها تحديات الحوار الاجتماعي في أفق صياغة تعاهد اجتماعي يصون حقوق العمال والعاملات، ويأخذ بعين الاعتبار التفاوتات والقضايا الخاصة بالساعة، كما يضمن نجاعة المقابلة المغربية ويراعي



والمؤسسات العمومية ما شملوش هاد الإصلاح. وبصفتي واحد المواطن تيتصلوا به الناس اللي كيكونوا عندهم بعض المرات مشاكل، كنسمع على مدار السنة أشخاص كيجيو رجال ونساء تيقول لك السي عبد الإله راه تتجينا 3400 ريال في 3 أشهر تتجينا 8600 ريال في 3 أشهر، تنقول أنا خاطبته من عندي للسيد وزير المالية السابق المحترم السي نزار بركة، قلت له السي نزار شف لي هاد القضية الله يجازيك بالخير راه ماشي معقول، الناس ييداو، مشى لعند المدير ديال CDG السي أنس العلمي وقال له هاد السيد رئيس الحكومة آش تيقول ودرسوا الإمكانية ديال أنهم يرفعوا هداك القدر ديال التقاعد، اتصلوا بي قالوا لي يمكن نرفعه ل 500 درهم، قلت أنا 500 درهم أحسن من عاد اتصلوا بي الله يجازيهم بالخير قال لك السي عبد الإله غنرفعه لألف درهم، والقضية غاتكلفنا حوالي مليار ديال الدرهم إيلا كنت باقي كندكر ولا مليار وشي حاجة وغاتهم 10 آلاف و500 أسرة، هذه لأنه رئيس الحكومة ما هوش عدو ديال العمال أو الناس اللي كيخدموا في الإنعاش الوطني أو الموظفين أو الناس اللي ما عندهومش الإمكانيات أو الناس اللي عندهم الإمكانيات، هو إنسان داروا الله سبحانه وتعالى في واحد المكان اللي خاصه يصحح الوضع ديال المواطنين على قدر الإمكان، وبما لا يفسد التوازنات ديال المجتمع وديال الدولة نفس الشيء والآن كاين هاد العشر آلاف و 500 درهم كلهم ولاوا تاخذوا ألف درهم واسمحوا لي نقول لكم ربما الكلام اللي كنقول لكم ما عندوا حتى معنى بالنسبة لكم، لأن الحمد لله الإخوان البرلمانيين والبرلمانيات والوزراء والوزيرات وهاد الجمهور كلنا والحمد لله ماشي الميزانيات ديالنا تتقارن بألف درهم، ولكن هاد المساكن اللي كانوا كياخذوا 200 و 300 و 400 درهم كيخصكم تعرفوا شنوا كتمثل ألف درهم بالنسبة إليه وإن كنت ما زلت مقتنع لأن هاد الألف

إخواني أخواتي السادة النواب والنائبات المحترمين والمحترمات،

لما عيني جلالة الملك رئيسا للحكومة، بعد بضعة أشهر استقبلت لأول مرة النقابات الخمس الأكثر تمثيلية وجرى بيننا حوار طبعاً تعلمون أن أول لقاء لم يكن ليكون لقاء تقنيا محضاً كان لقاء تواصل وتعارف أولاً ثم بعد ذلك تطرقنا فيه لقضايا أخرى، وكان لما قلت للإخوان النقابيين قلت لهم أنا راني منكم ما تحتاجوش معاي من حيث المبدأ لشي حاجة تحتجوا عليها ولا تناضلوا عليها إذا كانت صواب وإذا كانت حق راه أنا بالفرح على واحد الحاجة اللي يمكن لي نوصلها لكم نوصلها للعمال ولا الموظفين ولا لرجال الأعمال لأن أنا كنعتابر حتى الكنفدرالية لرجال الاعمال كنعتابرها هي هيئة نقابية للدفاع عن رجال الأعمال، ماشي عيب راه بكل فرح. وتكلمنا وتجاوبنا وتوافقنا باش تكون باش يكون التواصل والنقاش حول القضايا واحدة واحدة.

أثناء النقاش وحتى قبله قليلاً كانت هنالك قضايا طرحها الإخوان النقابيين وهي كثيرة الملف المطلي ديالهم الأخير قبل من فاتح ماي ديال هاد السنة كان فيه 70 مطلب 69 مطلب بالضبط إيلا كنت كندكر، ومنها قضايا لم يكونوا يطالبون بها، مشي هما ضدها، لا أبدا هاديك أنا شعرت بالمسؤولية ديالي أنني أنا نطالب بها، لأنه في الحوار الاجتماعي ديال 26 أبريل وقع الاتفاق على الرفع ديال التقاعد ديال القطاع العام الصندوق المغربي للتقاعد ألف درهم، كلكم تعرفوا باللي الناس كانوا اللي كيقبضوا أكثر من ألف درهم وكانوا اللي كيقبضوا 80 درهم و100 درهم و150 درهم كتعرفوا دوك الناس الكبار اللي كيمشيو يقبضوا الفلوس ديالهم في الأخير ديال الشهر ديال التقاعد وتكونوا تيقبضوا بحال هاد الأرقام الهزيلة، الصندوق ديال RCAR اللي فيه الجماعات المحلية



نكمل ليكم هاد 3240 يوم قبلوني، وبصدق أنا دخلت باش يكملوا، ما بغاوش، ما كاينش كيفاش الدير خاصك تكون موظف وردوا ليه الفلوس اللي خذيتوا ما بغاوش ما كاينش، بقيت كنتقول هذا الظلم هذا لا يحتاج لا إلى مظاهرة ولا إلى إضراب ولا إلى إضراب عن الطعام، هذا يجب أن يصلح فورا وعملت اللازم واستاجبات الإدارة طبعا الإدارة لا تستجيب دائما بنفس السرعة المطلوبة واليوم ولا أي مستخدم ديال CNSS خدم واحد العدد تالأيام مثلا 3000 يوم ولا 2500 يوم وتوقف لعمل شيء ما عندوا الحق يكمل هداك الشيء ولا يكمل عليه شيء واحد هداك الشيء ويستافد من التقاعد ديالوا ملي يتخرج من اللي يوصل ل 60 سنة أو يسترجع على الأقل داك الشيء اللي ساهم به هو مرسمال بمعنى أنه كياخذوا بعين الإعتبار لفلوس اللي عطا في الوقت اللي عطاها، لأنه كتعرفوا باللي العامل كيخلص واحد النسبة ورب العمل كيخلص واحد النسبة، هذه الأمور لم أستجب لها تحت الضغط ولم أستجب لأي شيء تحت الضغط كلشي الحمد لله كان في إطار الإتفاق والتوافق.

كذلك نفس الشيء كان حوار حول علاج الأسنان ديال المستخدمين قلت كيفاش نقبلوا ولا نفهموا ولا نتفقوا باش نعالجوا المستخدمين ولكن فمهم نستشيوه، علاش الأسنان ديال العمال واش معندهم حق ولا، فطلبت من الناس ديال CNSS باش يدخلوا هاد القضية بأس شيء كان وأكثر من هذا وهادي ما طلبوهاش مني النقابات ما طلبوهاش مني النقابات طلبت من السيد المدير ديال CNSS قتلوا الله يخليك كتعرف باللي العمال تيكونوا من أوساط فقيرة وبزاف منهم تيكونوا من البادية وكيجي الولد ولا الوالدة عند ولدوا مريض وتولي العامل مضطر هو مؤمن مراتوا مؤمنة ولادوا مؤمنين، ولكن الباه ولا أمه غير مؤمنين، ما يمكنلوش يعالجهم

درهم قليلة جدا ومقتنع بوجوب العمل على الرفع منها وإن شاء الله الرحمن الرحيم إن أمكنني سأفعل، وسوف تلاحظون أنني دائما أسير في اتجاه الرفع من المستويات الدونية اللي فوق شوية واللي لباس عليه شوية الحمد لله، أنا ما غاديش نزيد لكلشي شي نهار، ما تسناوش مني هذه غادي نمشي كنعاول نطلع الأمور شوية بشوية حتى يتقاد بعدا الميل، راه ما كاينش توازن في المجتمع ديانا، خلبونا نعتارفوا ونقولوا الحقيقة، إيلا قلنا باللي الحكومات السابقة تملات في الموظفين ولا في النواب البرلمانين ولا في الوزراء ولا في المديرين ديال المؤسسات العمومية، أنا متافق معكم، ولكن التوازن أنا ما شي ضد بالعكس، وما كنتقولش كتزحوا بزاف ولا كترح أنا بزاف ولكن ما كرهناش نديروا شوية ديال التوازن ديانا.

في الحوار ديال الإخوان النقابيين اللي تلاقينا أكثر من مرة، سبعة دالمرات تتلقاوا بطريقة ودية شبه عائلية، طبعا ماشي مع كلشي طبعا كاينة نقابة قاطعاتنا من نهار الأول مع الأسف الشديد، قال لي السيد السي محارق الرئيس ديال الاتحاد المغربي للشغل جبد لي الموضوع ديال 3240 درهم 3240 يوم عملت يدي فوق راسي لأنه فعلا وتذكرت أن واحد العدد دال حالات كانوا كيجيوا كانوا ناس كيخدم الإنسان واحد العدد كبير ديال السنوات 10 سنين 15 عام يمكن حتى 20 عام، ولكن ما تتكونش كملاتلوا 3240 يوم في CNSS وكاين اللي كيكون تيقبط 8000 درهم أنا كنعاول لكم قصة حقيقية ديال شخص جا لعندي لباب ديال البيت وربما راه كيسمع هاد الشيء وراه متأثر به لا هو ولا الزوجة ديالوا، واللي كان محاسب كان تيشد 8000 درهم ولقي راسوا عايش في الأخير في غرفة في واحد الكراج مع بنت أختوا لأنه لسبب أو لآخر خرج من الوظيفة ديالوا في القطاع الخاص ومشا تيقول لCNSS الله يخليكم أنا نكمل ليكم هاد الفلوس،



نستجب لها وكان من الميسر نستجب لها علاش كتعتاقدوا غادي نتعطل، لماذا ما هو السبب ؟ لكن راه المسؤول في الحكومة رئيس الحكومة، مسؤول باش يحسن الوضعية ديال المواطنين، ولكن مسؤول كذلك على التنافسية ديال الاقتصاد ديال البلاد.

اليوم الإخوان بالإضافة ديال الغرب أوروبا وأمريكا على الاقتصاد العالمي وصعوبة أو استحالة منافسته هنالك فاعلون جدد هناك الصين الشعبية، هنالك الهند، هنالك تركيا، هنالك البرازيل، هنالك إفريقيا الجنوبية، هنالك دول أخرى، الحد الأدنى للأجور فيها لا يصل إلى 160 دولار بمعنى أقل من 1500 درهم الحد الأدنى للأجور بالإضافة للتقدم التكنولوجي ديالهم ورجال الأعمال جاوا يقولوا أودي احنا ما كرهناش نزيدوا للناس حتى هم عبروا على روح وطنية حقيقية وجلسوا معايا جلستهم معايا جميعا، وذكرنا ولكن كلهم يقولوا أودي ما بقينا تنشوفوا شنا هو العمل وصدقوني لم يكن سهلا ولم تقع الأمور في غيبة النقابات كما يقال غير صحيح لأن بقينا مجتمعين حتى لليل معهم ولكن القرار اتخذته أنا ما اتفقت معايا عليه لا النقابات ولا رجال الأعمال، لأنني قدرت أنه الطرف السياسي والطرف النقابي وفتح ماي يقتضي نعملوا واحد يقول بالفرنسية un geste معقول سمحوا لي 5 في المائة ماشي حاجة بسيطة وماشى هي 80 درهم 5 في المائة هي 130 درهم مرتين صحيح هي قليلة، ولكن أنا هاد الشي اللي قليل واش أنا اللي جبتوا هاد الشي راني لقيته وبذلت مجهود ووفيت بالوعد ديالي في ما يخص القطاع العمومي ورفعت الأجور ل 3000 درهم، هذا اللي كنتكم فيه وكتحمل أنا المسؤولية ولكن حتى هو أنا مضطر نحافظ فيه على التوازن.

سمحوا لي الإخوان يمكن كونوا فرحانين بصفة عامة بالأجور ديالنا لا بأس بيهما، ليست كافية، خصوصا للمستوى

قلت لو الله يجازيك بخير درسوا هاد القضية عطاني واحد الحجية منطقية تقول باللي هاد الأب خاصوا يكون حتى هو مؤمن لأنه بلا شك كان يشتغل في مكان ما، ولكن بالإضافة إلى هذا حتى إن لم يكن مؤمنا راه كايين الراميد قلت لهم مع ذلك غاتمشي تدرس الكلفة المالية ورائي كنتاظر لأن درا معايا نهاية الشهر كنتاظر باش يجيب لي الدراسة غاتمشي تدرسها وتشوف شنو هو من الممكن تعمل لأنه هاد الشي اللي تقول من الناحية القانونية مزيان كيظهر منسجم، ولكن احنا راه احنا مغاربة وهادوك الناس ما كيكونوش مؤمنين والراميد ما كي يضرش كلشي اللي كيتساحقوا، مع الأسف الشديد، الانطباع غادي نقول لي سير أسى عبد الإله عطي للناس كلهم اللي كيتساحقوا الراميد، والوقت اللي غادي سميت غادي يدوز واحد الوقت اللي غادي ضيع فيه واحد العدد ديال الحقوق كيقول للسيد شوف هاد القضية ودرسها ومهما عملنا في حق والدنا في حق هاد الناس اللي ولدوا هاد الوليدات اللي كيشتاغلوا في المعامل ما غانكونوش وفيانهم حقهم. احنا ناس تربينا على رضا الوالدين ماشي كلشي كيكون بالحساب، وانا كنتني وجا عندي السي الأموي النهار اللي كنت عامل مع النقابات جا عندي هو في الصباح النهار الجمعة هضرت معه قال لي السي عبد الإله كتعرفوا السي الأمين الأستاذ ديالي قال لي لا درتي غير هذه كافية، إيلا درتي غير هذه كافيك جاوا النقابات وقع شوية ديال قالوا نتلقاوا قلنا بسم الله خصوصا أن بعض النقابات حرصت على أنه ما يتخلطش مع ما هو سياسي وما هو نقابي، وهذا هنا لا بد ما نوجهوا لها التهئة بالمناسبة.

النقابة نقابة والسياسة سياسة، جا وعقدنا ثلاثة د الاجتماعات مع النقابات الثلاث، ثلاثة د الاجتماعات في 15 يوم وبقينا كنعقلوا على شنو يمكن نعملوا طبعاً عندهم مطالب كثيرة ولكن هديك المطالب لو كان من الممكن



وكتحسن والعالم في الخارج كيعترف بينا إلاكيتنكروا دياولنا معنا ما نديروا ليهم الله يهديهم.

ولهذا أنا باغي نقول الإخوان طبعا عند الإخوان النقابين وغادي نشوفهم إن شاء الله وغادي نتحاور معهم وغناعود الإخوان رجال الأعمال حتى هما غادي نعاود نتحاور معهم رجال الأعمال مقصر ناش معهم حتى هما رجال الأعمال لقيت 2 ديال المليار ديال الدرهم ديال البرنامج الاستعجالي ما تحدش الظروف والاحتياجات اللازمة باش نعملوا البرنامج استعجالي ديال التعليم وبنوا المدارس المؤسسات 2 مليار ديال الدرهم واقفة ما عندهاش كيفاش دير تخلص عملنا الإجراءات اللازمة باش تخلص وتخلص فيها الناس جينا م اللي جيت سمعت واحد الكلمة ما كنتش كنعرفها من قبل وهي الباطوار شنو هو الباطوار الباطوار راه هي الناس كيخلص ما فيها باس تعرف ب اللي شي مسائل ما كنتش كنعرفهم وشي مسائل باقي ما كنعرفهاش لدابا فهمت الباطوار هي أن الناس كيخلص تفيا TVA ب 14% وهما تياخذها ب 7% لأنه الفرق ديال كيبقاوا كيتسال للدولة الدولة شنو كتنقول لهم سال حتى يكون عندكم فرصة وخدتها لقيت كذلك عدد ديال الملايير ديال الدرهم تتسال للدولة ولم يكن رجال أعمال يلمون أنهم غياخذها في واحد النهار وملي جيت طلبت من وزارة المالية باش يخلص الناس وما كنتش الاستجابة سهلة لم تكن سهلة هاد العام الحمد لله استجب ولكن ما قدروش استجب لكلشي استجب لحوالي 90% ديال الشركات اللي عندها أقل من 20 مليون ديال الدرهم في البطوار واعطوها ولا غيعطيوها الفلوس ديالها في حدود 1.5 مليار ديال الدرهم م اللي جيت لقيت TVA الإنسان تيخلصها هاد الشهر واسترجعها في الشهر جاي وهداكشي كيخلق لنا مشكل في trésorie ديالهم قلت الإخوان ديال المالية تردوا الناس فلوس ديالهم فلوس الشهر

الأدنى، ولكن الحمد لله أنا ما عرفتش الإخوان كيعرفوا في الدول المجاورة الحد الأدنى لكي يطالبوا بيه الأطباء ما بغتش نذكر الدولة هو 1500 درهم الحد الأدنى، الحمد لله حنا الأطباء ديالنا كيبدا ب 8000 درهم كيحي الوقت للي كيبدا يربحوا حتى 20 ألف درهم، وفي الدول المجاورة الناس كيقبضوا الدخل الخام ديال الدولة للي هو حوالي 900 مليار ديال الدرهم بالنسبة للمغرب يتقسموا على العدد ديال الساكنة وتخرجوا المعدل اللي خاصوا يكون عندوا الموظف، والمقاييس الدولية كتكون 1,5 في تونس والجزائر جوج ونصف ثلاثة تقريبا أو ثلاثة ونصف، حنا في المغرب عندنا الموظفين كيبدا ب 4,5 في المعدل. فملي كتنقولكم بأنه باش نوفوا الالتزامات ديال 26 أبريل كنجبدوا من الميزانية ديال الدولة حوالي 25 مليار درهم يعني حوالي 2500 مليار سنتيم إضافية كتنقولكم من 2007 إلى 2014 انتقلنا من 66 مليار ديال الدرهم 103,7 مليار درهم وكنقولكم أن كتمثل 55 في المائة، 45 في المائة من المداخل ديال الدولة العادية عرفتي اشنوا هي المداخل العادية هي المداخل الحقيقية اللي ما فيهاش القروض 180 مليار ديال الدرهم كدخل لنا من الضرائب و 30 مليار الدرهم من المؤسسات العمومية كندخلوا ما بين 210 و 220 مليار ديال الدرهم ليس أكثر كنعطوا منها 103.7 مليار ديال الدرهم للأجور وأي واحد عندوا إلمام بالاقتصاد كيعرف بالمؤسسات خاص LES SALAIRES ما يفوتش الثلث وعلى هاذ الشي تدارت المغادرة الطوعية، تدارت باش الكتلة ديال الأجور ما توصلش لواحد المستوى، لأن هذه كلها مؤشرات كتخذها المنظمات الدولية وكمنظمات التمويل كتخذها بعين الاعتبار ملي كتجي تقدر واش تجي تستثمر ببلادنا ولا لا، واش تقرضنا ولا لا، اشمن شروط تقرضنا ولا الحمد لله الظروف ديالنا عادة



بالسياسة العامة المتبعة بخصوص مشروع الجهوية المتقدمة تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، أعطي الكلمة لأحد السيدات والسادة النواب لتقديم السؤال أستاذة تفضلي.

النائبة السيدة بشرى المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الجهوية المتقدمة قد نالت اهتماما كبيرا لدى كافة الفاعلين السياسيين باعتبارها واجهة مهمة لترسيخ الديمقراطية المحلية وآلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة، نسائلكم السيد رئيس الحكومة، عن أسباب تعطيل تفعيل مشروع الجهوية المتقدمة؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

الجواب السيد رئيس الحكومة، الجواب في حدود 5

دقائق و15 ثانية السيد رئيس الحكومة

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن ولاة،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كما تعلمون، فإن مشروع الجهوية المتقدمة هو من الأوراش الكبرى المهيكلة التي ستغير بشكل عميق تركيبة وحكامنة منظومة التدبير المؤسساتي ببلادنا تحت إشراف جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي أعطى انطلاقته قبل مراجعة الدستور.

ويتوخى هذا الورش إعطاء نقلة نوعية للامركزية وفتح

آفاق واسعة للنخب والمؤسسات المحلية، لتمكين الجهة من

أو اتفقنا عليها ولا أذكر التفاصيل، اتفقوا وهاديك غتكلفنا 600 مليون درهم، كل هذه جهود.

ومن اللي جينا لقينا صندوق ديال التعويض عن الشغل هادي ما 10 سنوات وهي واقفة بين رجال الأعمال وبين نقابات وبين الحكومة صحيح ماشي كافي ملي غيخرج شي واحد من الخدمة ديال 6 شهور غادي يبقى ياخذ السميك وكاينة نقابة كاتقول ليا أودي دوك الشروط راه هي مجحفة وعندهم الحق خاصها تراجع باش ياخذ هداك التعويض اللي غياخذ هاديك غتكلف الحكومة 500 مليون درهم هاد الحكومة هادي قبالات باش تخلص هادي 500 مليون درهم على سنتين ما تقولولياش ما درتي واسمح ليا أنا تقدر تغلط في 80 درهم ما بين 80 درهم و200 درهم، ولكن الحساب صعب، لكن الزيادة باش عرفت 350 درهم، الزيادة ديال كل مواطن في الأسعار inflation 1 ما فاتش 1% والآن كاين عدد ديال المواد اليوم تتباع رخص من هادي عامين و3 سنين نعم نعم ولهذا أنا باغي نقول الإخوان مطيشة راه مهمة جدا ولهذا أنا باغي نقول حنا كندر جهدنا وكنمشيوا الأمور بشوية بشوية القوانين اللي درتها اللي درها الدستور حول الإضراب والنقابات غادية تخرج إن شاء الله الرحمن الرحيم التحسين ديال الأوضاع ديال العمال حسب الإمكانيات غادي يخرج إن شاء الله الرحمن الرحيم أما الإخوان ديال البام أنا سي طاهر شاكر ما حدي أمين عام اطمأن ما حدي رئيس ديال الحكومة اطمأن أنا ما غنحل حتى حزب، هاديك غير نصيحة قدمتها لكم انتما هاديك غير نصيحة قدمتها ليكم اننوما بغيت تاخذ بهام زيان ما بغيتوش تاخذها على خاطركم الزمان غيوربكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن إلى الجزء الثاني

من جدول الأعمال والمتعلق ببقية الأسئلة السؤال متعلق



القضايا الاقتصادية والاجتماعية، التي ستختص بها الجهة ووعيا من الحكومة بأهمية الإدارات بتدبير قضايا التنمية على مستوى الجهة ستقترح الحكومة منظومة جديدة للتدبير الإداري، كآلية مهمة لتسريع وثيرة تنفيذ وتجاوز الصعوبات التي أبانت عليها ممارسة الجماعات الترابية.

أما في ما يخص الجدولة الزمنية لإعداد مشاريع القوانين التنظيمية للجهة المتقدمة، والجماعات الترابية الأخرى فسيتم بحول الله إجراء مشاورات مع الفاعلين السياسيين شهري يونيو ويوليوز 2014 على أن يتم عرض مشاريع القوانين التنظيمية على المسطرة التشريعية شهر أكتوبر 2014 إن شاء الله والله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا السيد رئيس الحكومة، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد بودرا للتعقيب.

النائب السيد محمد بودرا:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، داك الشيء اللي قريتي علينا راه قريناه حتى حنا كاين في الدستور وكاين حنا اللي كنا كمنتاظروا باش تعطينا واحد الموعد محدد للانتخابات الجهوية ومتى سيأتي القانون التنظيمي للجهة للبرلمان، خاصة وأن مخططكم التشريعي وليس البرنامج الحكومي وليس البرنامج الانتخابي وضع جدولا زمنيا لإصدار هاد القانون التنظيمي في دجنبر 2013. دابا السيد رئيس الحكومة فاتت 6 أشهر وهاد المخطط التشريعي صدر، تعطانا هنا في يناير 2013، 6 أشهر

الاضطلاع بدورها كاملا في تدبير قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وقد تضمن دستور 2011 في هذا الإطار بابا يتعلق بالجماعات الترابية خصص فيه للجهة مكانة الصدارة في تدبير قضايا إعداد التراب وبرنامج التنمية الجهوية، وأحال الفصل 146 من الدستور على قانون تنظيمي لتحديد مجموعة من القواعد والإجراءات التي ستمكن من إرساء هياكل منظومة متكاملة ولا مركزية لتدبير شؤون الجهة، وذلك بانتخاب أعضاء مجالس الجهات بالاقتراع العام المباشر وتمكين الجهة من اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة معه الدولة واختصاصات تنقلها لها هذه الأخيرة، وإسناد مسؤولية الأمر بصرف ميزانية الجهة لرئيسها كما ستمارس الجهات اختصاصاتها في إطار من التدبير الحر في احترام لقواعد الحكامة والقوانين والأنظمة الجاري بها العمل وإعداد مشروع الإطار القانوني للجهة المتقدمة اعتمدت الحكومة على المرتكزات والمرجعيات التالية:

✓ التوجيهات الواردة في الخطاب الملكية السامية حول الجهوية المتقدمة؛

✓ أحكام الدستور وخاصة المبادئ المؤسسة ومهنة التدبير الحر التضامن والتعاون والتزام بقواعد الحكامة؛

✓ خلاصات تقرير اللجنة الاستشارية للجهة الذي وضع تصورا مندمجا لنظام جهوي ديمقراطي يسمح للجهات باستغلال طاقاتها ومؤهلاتها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مزيد من التنمية المندمجة لمجالات ترابية؛

هذا وسيتم تضمين مشروع القانون التنظيمي للجهة آليات جديدة تعطي نفسا قويا للتدبير الجهوي وذلك من قبيل تقوية الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور بالانفتاح على فعاليات المجتمع المدني وإشراكها والتشاور معها بخصوص



الاختصاصات وما هي الموارد المالية والبشرية لإنجاح هذا الورش الملكي الكبير ؟

إن الحكومة والأغلبية رفضت تعديل بسيط يرمي إلى الزيادة من حصة الضرائب الدولة لفائدة الجهات، خاصة الضرائب عن الشركات، من 1 إلى 2 في المائة والضريبة على الدخل من 1 إلى 2 في المائة، أفلا يعتبر مثل هذا القرار تأكيداً عن غياب الإرادة لدى الحكومة لإنجاح الورشة الجهوية المتقدمة، فهي تنزيل ديمقراطي للدستور. والدستور في التصدير دبالوا يتحدث عن حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الانتماء الجهوي، فهل المواطنين والمواطنون المغاربة يستفيدون على قدم المساواة من الولوج إلى العلاج والعناية الصحية ؟ وهل تستفيد كافة الجهات المغرب من نفس مستوى التعليم سيدي بنور إذن كإين هناك تميز على حسب الانتماء دبال كل جهة....

السيد الرئيس:

شكراً السيد النائب انتهى الوقت شكراً، الكلمة للسيد الرئيس أنا نعطيكم من الوقت، السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

أنا مدام الرويسي ما كنعرفش les choses a moitié جاي هو بغى يسلم عليا تنسلم مرة واحدة، الله تعالى قال إذا حبيتم حيوا أحسن منها أو ردوها.

أنا التوقيت بصراحة، بصدق، لا أحب في لبعض الأحيان ماشي حتى من الضروري نعقب، لكن بعض الكلمات استفزني أن هنالك تمييز بين الجهات، حنا هاد الشي بصدق إذا كان خاصكم تعلموني به، إذن أنا ما كنعرفوش، كنعرف بأن المغرب بلاد واحدة كنعرف باللي الساكنة دبالها، سواء كانت الأصول دبالهم عربية أو أمازيغية خوت، كنعرف باللي عشنا قرون عديدة ومديدة على هذه الحالة وأنا غادي نعيشوا بنفس الطريقة إن شاء الله الرحمن الرحيم للقرون المقبلة وغادي نتجاوزوا

في عمر الحكومة والبرلمان كثير، متفقين معاً 6 أشهر مدة زمنية طويلة فاتت دابا كقولوا لنا يوليوز وراه كنعس مازال ما متيقن يونيو ولا يوليوز، إذن كإين سؤال آخر، التقطيع الجهوي ماشي البرلمان عطينا لكم الصلاحيات باش ديروا مرسوم وتعطينا الجهات 12-16-24 ما عندكمش جواب مزال خاص نديروا مشاورات عاد نلقاوا الجواب.

السيد رئيس الحكومة،

الجهوية قبل أن تكون قانونا فهي ثقافة وممارسة يومية وإيمان بالتعدد الثقافي واللغوي وهي أيضاً قطيعة مع فكرة المغرب النافع والغير النافع فعندما تتحدثون مثلاً على 3400 ريال التقاعد واحد العدد تالمغاربة ما كيفهموش هاد الحساب حنا في الشرق كقولوا الدورو وفي الشمال كنعسبوا بالفرانك والريال عندنا في الشمال هي 10 ريال هنا منين كقول 3400 ريال وراه ولا لا أ السي مضيان، إذن أحسن تحضر بالدرهم باش نتفاهموا. مؤخراً حتى مطيشة واحد المرة قلتي 60 ريال مطيشة وراه تخلعنا هي 30 درهم، فهادي نصيحة هادي نصيحة من الأصالة والمعاصرة فكلشي أ السي بووانو، وهاد السؤال حتى أنت طرحته فوقاش الإنتخابات، ولكن طرحته في الجرائد، أنا فضلت نظرحو لرئيس الحكومة ربما حشمتي منوا السيد الرئيس كنعرفوا علاش سكان بعض الجهات كيفضلوا يوضعوا لوحة تسجيل سياراتهم بمدينة الرباط ما كيبيعش لأن كنعس بأن هناك تمييز في المعاملة بين الجهات.

السيد الرئيس، هل تعلمون أنه حين تتحدث التلفزة المغربية على النشرة الجوية للمغرب العربي فهي تستفز المكون الأمازيغي، فما رأيكم لو عودنا إلى استبدال المغرب العربي باتحاد المغرب الأمازيغي ؟ ألا تستفزوا لذلك المكون العربي، هذا علما أن الدستور يتحدث عن المغرب الكبير، كما أن الجهوية هي نقل الاختصاصات من الحكومة إلى الجهات، فما هي هذه



شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.
السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة :
 بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على
 رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.
 السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
 السيدات والسادة النواب المحترمون،

لا يخفى عليكم أن مجالس الجماعات الترابية والهيئات المهنية
 المزاولة مهامها حاليا ستنتهي مدة انتدابها ما بين شهري مايو
 وسبتمبر 2015، أما مجلس المستشارين فيستمر في مزاولة
 مهامه استنادا إلى الأحكام الانتقالية الواردة في الدستور إلى
 حين انتخاب مجلس جديد وفق التركيبة المنصوص عليها في
 الدستور. وسيتم بحول الله إجراء الانتخابات الخاصة بمجالس
 الجماعات الترابية والغرف المهنية وكذا ممثلي المأجورين في
 مواعيدها القانونية، كما يتوجب إجراء الانتخابات الخاصة
 بالمنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية الباطرونا في الوقت
 المناسب، لاستكمال تشكيل مجموع الهيئات الناحية المدعوة
 للمشاركة في انتخاب مجلس المستشارين الجديد قبل الدخول
 البرلماني لأكتوبر 2015.

وتبعا لذلك وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى
 احترام الآجال القانونية والدستورية للاستحقاقات الانتخابية،
 فإن الجدولة الزمنية العامة للاستحقاقات المقبلة ستكون على
 الشكل التالي :

- انتخابات ممثلي المأجورين شهر ماي 2015؛
- انتخابات المجالس الجماعية والجهوية شهر يونيو
2015؛
- انتخابات الغرف المهنية شهر يوليوز 2015؛
- انتخابات مجالس العملات والأقاليم شهر غشت
2015،

كافة المؤامرات اللي كتبغني تشتت بينتنا وتبغني تخلق يعني
 الوسواس في نفوسنا، كنعرف باللي الدولة المغربية بسبب أنها
 دولة محترمة ودولة لا تميز بالمواطنين لا على أساس الجنس ولا
 اللغة ويحكمها الشرفاء، هي دولة تعامل المواطنين بنفس الطريقة.
 ولهذا، بغض النظر على هاذ الشي كلشي، تيعرف الإكراهات
 اللي كاينة في القضية ديال الجهوية، الإشكاليات المرتبطة بها
 الترددات اللي فيها ...

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن لسؤال متعلق
 بتصور الحكومة لتنفيذ أجندة الاستحقاقات الانتخابية القادمة،
 تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق الاشتراكي،
 أعطي الكلمة لأحد السيدات أو السادة النواب لتقديم السؤال.

النائب السيد إدريس لشكر:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

صرحتم أثناء تقديم البرنامج الحكومي في 19 يناير
 2012، أن الحكومة ستعمل على اتخاذ كافة الإجراءات
 التشريعية والتنظيمية، الكفيلة بإجراء استحقاقات انتخابية في
 آجالها المقررة، واعتماد جدولة زمنية مضبوطة لإقامة باقي
 المؤسسات الدستورية قبل متم سنة 2012. لذلك نسائل
 الحكومة التي فشلت في تنفيذ التزامها الأول الذي هو استكمال
 باقي المؤسسات، وقد مضت الآن نصف المدة ديال الولاية
 التشريعية، عن تصورها لتنفيذ أجندة الاستحقاقات القادمة،
 زمنيا وقد سمعنا تناقضات كثيرة بين مختلف فرقاء الحكومة، بل
 حتى بين الوزيرين اللذين تعاقبا على وزارة الداخلية، وكذا من
 باقي الفرقاء الحكوميين، لذلك ننتظر أن تطمئننا السيد رئيس
 الحكومة.

السيد الرئيس:



- انتخابات مجلس المستشارين شهر شتنبر 2015؛

ومن أجل تنظيم هذه الاستشارات الانتخابية في المواعيد المحددة ستتخذ الحكومة الإجراءات التالية :

1 - إصدار المنظومة التشريعية الجديدة للجماعات الترابية وخاصة القانون التنظيمي المتعلق بالجهوية المتقدمة، ومراجعة وإصلاح نظام اللامركزية بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى والإعلان عن التقسيم الجهوي قبل انطلاق العمليات الانتخابية بمدة كافية، على أن يتم في مرحلة موائية إخراج النصوص القانونية المواكبة للامركزية خاصة منها المالية المحلية والجبائيات المحلية والممتلكات الجماعية،

2 - إدخال التعديلات اللازمة على النصوص الانتخابية الحالية المعنية وإصدار نصوص تطبيقية ذات الصلة، واتخاذ التدابير والإجراءات التنظيمية اللازمة والمتعلقة أساسا بإعداد الهيئات الناخبة الوطنية والمهنية.

ولهذه الغاية، سنعمل على خارطة طريق واضحة ومبسوطة، وسنفتح قريبا باب التشاور وتبادل الرأي مع الفاعلين السياسيين، علما أن نجاحنا جميعا في هذا الورش الكبير رهين بمدى قدرتنا على التدبير الجيد للعامل الزمني، ولتوضيح الرؤية أكثر فإن الجداول الزمنية المتعلقة بإعداد وإخراج النصوص التشريعية السالفة الذكر إلى حيز الوجود وكذا التدابير المرتبطة بها تتمثل كما يلي:

__ فيما يتعلق بمراجعة المنظومة الانتخابية وخاصة تعديل القانون التنظيمي لمجلس المستشارين وكذا القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، فسنقوم بإجراء المشاورات اللازمة قبل عرض مشاريع النصوص القانونية على المستوى التشريعية شهر نونبر 2014.

__ أما بالنسبة للإجراءات التمهيدية اللازمة لتنظيم انتخابات أعضاء مجالس الجماعات الترابية والغرف المهنية،

فسيتم إعداد اللوائح الانتخابية العامة ما بين يناير وأبريل 2015 واللوائح الانتخابية المهنية ما بين مارس وماي 2015. __وبالنسبة للقوانين الأخرى المواكبة للامركزية خاصة منها المالية المحلية والجبائيات المحلية والممتلكات الجماعية فسيتم إحالة مشاريعها على مصادقة البرلمان فور إعدادها وعلى أبعاد تقدير خلال الدورة التشريعية الموالية، بعد التشاور في شأنها مع الفاعلين السياسيين ليتم إصدار النصوص التنظيمية المرتبطة بها مباشرة بعد الانتهاء من العمليات الانتخابية.

وفي الختام، لا بد من التأكيد أن توفير المناخ المؤسسي اللازم لكسب الرهان الكبير المرتبط بإنجاح نظام الجهوية المتقدمة الذي تقبل عليه بلادنا وتعميق تجربة اللامركزية وترسيخها لن يتحقق إلا بعد إعادة النظر طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله، في طرق تصريف العمل الإداري للحكومة بهدف ضبطه وعقلنته وملائمته، وذلك عن طريق اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري وإخراجه لحيز الوجود قبل متم السنة الجارية ولله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، الكلمة لواضعي السؤال للتعقيب، تفضلوا السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس لشكر:

السيد الرئيس،

وقد طمأنتنا السيد رئيس الحكومة إلى الجدولة، لا بد أن نذكر أن مذكراتنا المطالبة كأحزاب سياسية بما فيها الحزب الذي تنتمون له السيد الرئيس، طالب كتابة بأن تكون كل الإجراءات والقوانين وكل اللوجستيك معروف سنة قبل إجراء هذه الانتخابات. بالله عليكم، ألا تعد هذه الأجندة المقترحة



بالاكتفاء بالبطاقة الوطنية، أو سواء بالجانب المعلوماتي، لازل الجانب المعلوماتي يعتمد اللائحة ديال 65 ألف، هل ستستمر هذه اللائحة ديال 65 ألف؟ مع ما تحدثه من ارتباكات، لازالت مكاتب التصويت يترأسها موظفي الجماعات المحلية، هل ستعملون على تغيير ذلك؟ أنتم إلى اليوم تتحدثون على حوار في زمن ميت، في زمن العطلة لتأتونا بقوانين في أكتوبر، تتحدثون عن حوار في غشت وفي سبتمبر وفي juillet اللي تخرج فيه الناس للعطل، فهل في هذا الحوار المغشوش سنصل إلى النزاهة الانتخابية التي نسعى إليها جميعا؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة في حدود دقيقة و51 ثانية.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

لا هو غير بغيت نذكر بأنه الحوار اللي تيتكلم عليه السيد النائب المحترم، هو وقع كذلك في الصيف وفي شهر رمضان، ويتذكر السي الراضي منين كان معنا في الحوار وكتنلقاوا في وزارة الداخلية، اللي كيفكر في الحوار ما تيفكرشاي في العطلة. على كل حال، بالنسبة ليا أنا اللي بغيت نأكد عليه، هو أنه الإحراج ماشي في تقديري ليس سياسة، الجميع يعرف الإكراهات المرتبطة بالجهوية، لا بالانتخابات المحلية، اسمحوا ليا شنو هي المصلحة ديال الحكومة باش تأجل أصلا الانتخابات من 2012 لداها؟ كيفاش واحد الحكومة حصلت على الأغلبية كترأسها حزب جاب الأغلبية غيركه يعمل الانتخابات في أقرب الأوقات، هادي إكراهات عملية وإكراهات سياسية، تضحوا وكتتحمل مسؤوليتها صحيح، لصالح الوطن، بعد ذلك الإحراج ديالنا حاجة كاتكون حاجة سهلة. ولكن نبغي نقول واحد القضية، اللي مهم هو الانتخابات تمر بطريقة نزيهة، والانتخابات ما يكونش فيها...

من طرفكم إخلالا بالتزاماتكم وإخلالا بما عبرتم عنه وعدم انضباط لما التزمت به أمام الشعب المغربي؟

تذكرون السيد رئيس الحكومة، أن الحكومة التي سبقتكم ورغم ما عرفته سنة 2011 وما تميزت منه بجو سياسي خاص، ورغم ذلك استطاعت تلك الحكومة استجابة لحركة الشارع ولطلب المغاربة استطاعت في ظرف وجيز أن تهيء 52 نضا، أوجدت هذه الحكومة أربعة قوانين تنظيمية وستة قوانين عادية وما تبقى كله من نصوص تنظيمية في ظرف وجيز استجابة لمطالب الشعب المغربي. وتذكرون الاستشارات التي تمت معكم، وتمت مع باقي الفرقاء من أجل أن يتم كل ذلك في ظرف وجيز وتحملت المسؤولية، وانتظر الشعب المغربي الاستمرار في نفس الالتزام الذي على أساسه تحملت المسؤولية، لكن توقف هذا الالتزام. ما نخشاه اليوم هو أن المطلب ديال إصلاحات العملية الانتخابية والذي كان للقوى الديمقراطية فضل في أن نصل فيه إلى الورقة الفريدة في التصويت وفي أن نصل فيه إلى الشفافية، وفي أن نصل فيه إلى الاقتراع باللائحة عوض الأحادي من أجل محاربة الإفساد كل هذه الإنجازات التي أنجزها غيركم، للانطلاق من عملية انتخابية مغشوشة، إلى عملية أقرب إلى النزاهة.

نسائلكم اليوم ولم يبق إلا شهور معدودة: ماذا أعددت من أجل تطوير العملية الانتخابية؟ هل ستلغوا اللوائح الانتخابية كما طالبتم الذين سابقوكم؟ هل ستستحيون لمطلب اللجنة الانتخابية المستقلة للإشراف على الانتخابات؟ أم كان كل ذلك كلام في كلام؟ هل ستضمنون للمراقبة كل الأشكال الضامنة للشفافية؟ لذلك الكلام الكثير، ولكن الفعل وعندما نكون في الفعل، نصطدم بالواقع.

أذكركم السيد رئيس الحكومة، أذكركم بالمطالب التي طالبنا بها جميعا والمتعلقة سواء بالعمليات الانتخابية أو سواء



السيد الرئيس:

شكرا شكرا السيد الرئيس، ننتقل للآن للسؤال المتعلق بالسياسة العمومية المتبعة لإصلاح الإدارة والمرفق ومحاربة الفساد، تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء فريق الاتحاد الدستوري، أعطي الكلمة للنائبة المحترمة السيدة فوزية لبيض لبيسط السؤال.

النائبة السيدة فوزية لبيض:

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

محاربة الفساد، إصلاح المرفق العمومي، كانت هي أبرز الشعارات التي رفعها الحراك الاجتماعي، السيد الرئيس، الوقت كمنظن نعاود التوقيت السيد الرئيس، نعاود التوقيت السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

لا، ما نعاودش، تفضل السيدة النائبة، لالا، الله يخليك راه عندنا غادي نطلقوا التلفزيون البث للغرفة الثانية، ما بغيتوش يكون على حساب شي فريق من الفرق.

النائبة السيدة فوزية لبيض:

نعاود التوقيت السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

لا، ما نعاودش التوقيت السيدة النائبة، اسمح لي، اسمحو لي غادي يكون على حساب فريق آخر، ما نقبلوهاش.

النائبة السيدة فوزية لبيض:

لا، لا، ما يمكنش السيد الرئيس، ما يمكنش، راه ما

يمكنش

السيد الرئيس:

ما يمكنش السيدة النائبة، أجي سير الجلسة السيدة النائبة، كايئة التزامات.

النائبة السيدة فوزية لبيض:

العفو السيد الرئيس،

السيد الرئيس:

اسمح لي كايئة التزامات، تفضل.

النائبة السيدة فوزية لبيض:

السيد رئيس الحكومة،

حزبكم الأغلي في الانتخابات رفع شعار محاربة الفساد، وهذا ما جعل فئة كبيرة من المواطنين تضع ثقتها في صناديق الاقتراع. اليوم جميع التقارير الراصدة لهذه الظاهرة تظهر على أننا لم نحقق أي شيء في هذا المجال، ولازال سرطان الرشوة ينخر جسد المرفق العمومي. الرأي العام انطلقا من دستور 2011، وانطلاقا كذلك من البرنامج الحكومي، أريد منكم السيد رئيس الحكومة أن توضحوا لنا ماذا عملتم في ملفات الفساد الكبيرة وليس فقط رشوة 50 درهم ولا مائة درهم ولا 200 درهم؟ وأن تعطونا نماذج حية ملموسة عن من شملهم الردع القانوني والزجر تفعيلا لمبدأ المحاسبة والمساءلة؟

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة للسيد رئيس الحكومة

المحترم.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، السيد رئيس مجلس النواب المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية، لابد من التأكيد على الأهمية الخاصة التي يكتسيها ورش إصلاح وتحديث الإدارة ومحاربة الفساد وتحليق الحياة العامة ودعم الحكامة ودعم حكاماة المرفق العمومي، وهي من الأوراش التي هي موضوع انتظارات كبيرة من المواطنين والمقاول، اعتبارا



■ تفعيل وتقوية دور المفتشيات العامة في مجال المراقبة الداخلية من خلال إصدار المرسوم رقم 2.11.112 في هذا الشأن؛

■ تبسيط بعض المساطر في مجالات مختلفة منها التعمير ودعم الإدارة الإلكترونية وستعمل الحكومة على إعطاء دفعة قوية لهذا الورش؛

■ تكثيف عملية المراقبة والتدقيق التي تقوم بها المفتشيات العامة وخاصة المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية؛

أما بخصوص التدابير التي هي قيد الإعداد، فإن الحكومة قد انتهت من إعداد مشروع قانون الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وسيحال على المجلس الحكومي ثم على مجلسكم الموقر في غضون الأسابيع القليلة المقبلة. كما أننا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مشروع القانون المتعلق بمحو الولوج إلى المعلومة، وسيتم قريباً الانتهاء من إعداد ميثاق المرفق العام الذي يحدد المبادئ العامة والأساسية للمرفق العام، من مساواة واستمرارية وحياد وشفافية وتيسير الولوج إلى المعلومة وإلى الخدمات العمومية، ويحدد قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارة العمومية، والجماعات الترابية والجهات والأجهزة العمومية وذلك انسجاماً مع مقتضيات الفصل 157 من الدستور. كما يجري إعداد استراتيجية وطنية مندمجة لمكافحة الفساد، حتى تتسنى مواجهة هذه الآفة بفعالية اعتماداً على أهداف واضحة وقابلة للقياس، مع تسخير الوسائل المادية والبشرية اللازمة وتحديد آجال التنفيذ والمسؤوليات ومؤشرات قياس النتائج.

لصلته المباشرة بحياتهم اليومية ولكونه رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والبشرية والحقوقية ببلادنا. ويستمد هذا الإصلاح مرجعيته ومقوماته من أحكام الدستور التي أقرت مبادئ الحكامة الجيدة وربط ممارسة السلطة والمسؤولية بالمراقبة والمحاسبة، وأسست لآليات جديدة لتدبير المرفق العام، ومن بينها الجهوية المتقدمة التي تطرقت إليها قبل قليل.

غير أنه واعتباراً لحجم الاختلالات الهيكلية والعميقة التي راكمها المرفق العام على امتداد عقود والعقليات والثقافة السلبية التي نمت وترسخت فيه، فإنه ليس من السهل إصلاح الإدارة وتخليقها وتحديثها في وقت وجيز. واعتباراً لضيق الوقت المخصص لهذا السؤال، فإنني سأتطرق بإيجاز لبعض التدابير المنجزة والإصلاحات الجارية والآفاق المستقبلية، فبخصوص المنجزات قامت الحكومة بعدة تدابير منها :

- تعميم المباراة في التوظيف وإرساء الشفافية لولوج الوظائف السامية؛
- تتبع وتنفيذ التوصيات الصادرة على المجلس الأعلى للحسابات، عن طريق إحداث لجنة بوزارة العدل والحريات؛
- إعداد ميثاق إصلاح منظومة العدالة؛
- محاربة التغيب غير المشروع عن العمل وإقرار قاعدة الأجر مقابل العمل؛
- 757 موظف طبقت في حقهم مسطرة العزل بسبب الغياب برسم 2012 وهناك لائحة ثانية قيد التدقيق برسم 2013، وهذا لأول مرة في المغرب حسب علمي؛
- دعم الشفافية والمنافسة والمساواة في الصفقات العمومية بمراجعة منظومتها القانونية والتي دخلت حيز التنفيذ بداية 2014؛



المواطن بصفة مباشرة، من خلال متطلباته الإدارية اليومية، فإن هذا الأخير يشعر أنه لا زال يئن تحت ثقل سيرورة بيروقراطية، وكذلك تحت ضغط ثقل المساطر، ولا يتحقق لديه التجاوب الذي ينتظره.

نحن كنواب الأمة نعاني بشكل يومي مع المواطنين لمصاحبتهم وقضاء حوائجهم الإدارية، وكأنها مهمة أخرى انضفت إلى مهامنا كنواب، لماذا السيد رئيس الحكومة؟ لأن الإصلاح الإداري ليس مجرد تعديلات بسيطة على بعض الأنظمة الأساسية كما سبق أن بسطتم، وليس مجرد ملائمتها سطحية، الإصلاح هو تحمل شامل كامل وتغيير جوهري في أنماط السلوك الإداري، وتنظيم عمل العنصر البشري، الإصلاح هي عملية مستمرة، متواترة، محكمة التصميم تساعد على الزيادة في الكفاءات وفي الإنتاجية وفي المردودية الإدارية، الإصلاح في ذات الوقت هو عملية سياسية اجتماعية اقتصادية إدارية وثقافية وليس فقط تقنية وفنية،

السيد رئيس الحكومة،

في الوقت الذي قامت فيه بعض الدول المتقدمة بسياسات إصلاحية عميقة ومتدرجة لمنظومتها الإدارية، لكي لأنها تعتبر أن خدمة المواطن الذي صوت عليها هو الهدف النهائي للعملية الإصلاحية، بل والعنصر الحاسم في تقييم نجاحها أو فشلها ولا زلنا السيد رئيس الحكومة ننهج سياسة تجزئية انتقائية مبنية على مقارنة أحادية في ظل التهرب من المواجهة التفاوضية، وغياب المنهجية التشاركية، بل ومنتظر من الوزارة الموكولة إليها تحديث الإدارة العمومية، ننظر إليها بكثير من علامات الاستفهام: ما هو موقعها؟ ماهي صلاحياتها؟ ما هي سلطاتها الأفقية؟ هل هي وزارة فعلا قادرة على فرض إصلاحات أفقية؟ ومواجهة الضغوطات القطاعية من أجل توحيد الأنظمة الأساسية للموظفين، وتحديث الشامل في

وعلى صعيد آخر، فإن إصلاح وتحديث المرفق العام يستدعي تامين الكفاءات وتطويرها وتحفيزها، بالإضافة إلى تطوير أساليب التدبير وهذا يستدعي المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية من جهة، وإخضاع الإدارة لمنطق التدبير المبني على النتائج من أجل تحسين نجاعة أداء التدبير العمومية، وتقوية الانسجام بين الاستراتيجيات القطاعية، وتعزيز الشفافية وتقوية مراقبة البرلمان للسياسات العمومية من جهة أخرى، وهو ما تم التأسيس له في مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية الذي أحيل على مجلسكم الموقر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا السيد رئيس الحكومة، الكلمة للسيدة النائبة للتعقيب.

النائبة السيدة فوزية البيض :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات الوزيرات والسادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لنا اليقين السيد رئيس الحكومة كفاعلين سياسيين أننا سنفقد المصادقية إن لم يتغير شيء في الإدارة العمومية، كما أن المواطن ينتظر أن يقطف ثمار الجهود التي يقوم بها السيد وزير الوظيفة العمومية لأنه أنتم تعرفون على أنه بإصلاح الإدارة وإصلاح منظومة العدالة سنفتح باب الاستثمار وكذلك سنفتح فرص أبواب الشغل لشبابنا.

المواطن اليوم وفي معيشه اليومي وتعامله مع الإدارة يصطدم معها ويشعر أنه لا زال بعيدا عن اهتمامات الحكومة، فإذا كانت الإدارة هي الواجهة التي تظل منها الحكومة على



وتصلوا بيهم ناس من الأحزاب السياسية وخرجوا هاد الشي في الصحافة، وتيقولوا لهم تجوا لعندنا نحميوكم، ما حدنا كنديروا هاد الشي ما غاديش نمشوا بعيد لمحاربة الفساد ولكن هذه الحكومة هذه بالرئاسة ديال العدالة والتنمية وديال هاد العبد الضعيف ولكن قوي إن شاء الله غادي نستمر في محاربة الفساد، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، ننتقل إلى السؤال المتعلق بحرية الصحافة، تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق الاستقلالي الوحدة والتعدلية أعطي الكلمة للنائب المحترم السيد عبد البقالي لتقديم السؤال.

النائب السيد عبد الله البقالي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

تبعنا بقلق كبير وشديد مستجدات كثيرة وتطورات كثيرة ارتبطت بحرية الصحافة ببلادنا، إن على مستوى تقارير دولية صادرة أو على مستوى الانشغالات الداخلية، نساءلكم السيد رئيس الحكومة عن تفسيركم لهذه الأحداث وهذه المستجدات؟ كما نساءلكم عن الإجراءات التي تتون اتخاذها لحماية حرية الصحافة في هذه البلاد؟ شكرا.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه ومن والاه.

منظور السياسة العامة الأفقية، وليس منظور فتوي قطاعي، عمودي، أم أن دورها يقتصر على الإنجاز والتنفيذ؟ وقد يتقلص كما هو الحال إلى مجرد إضافة ساعة أو نقصها في الصيف أو في رمضان.

بكل صدق السيد رئيس الحكومة، لازلنا ننتظر، لازلنا بعيدين عن إدارة مواطنة، إدارة تساهم في التنمية إدارة جهوية، وإدارة القرب، لازلنا بعيدين عن وضع أسس ميثاق اللاتمركز الإداري وأسس ميثاق المرفق العمومي، بعيدين عن إعادة هيكلة المجلس الأعلى للتوظيف العمومية هذا يجزنا إلى الحديث عن الفساد وعن محاربة الرشوة، السؤال الذي لم تجيبون عليه.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت السيدة النائبة، شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة فيما تبقى من الوقت.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

هو الأخت الكريمة لو كان بقيت في الموضوع ما افتتاحيش المصادقية وأنت على صواب، ما نقول ليكش هذا الشي اللي غانقول ليك دابا، ولكن افتحت لي الباب المشكلة فعلا في المصادقية، وباش نحاربوا الفساد خاص 2 ديال الشروط: خاص الأحزاب السياسية ديالنا تنقي نفسها من الفساد، لأن أنا كترت بك ملي كانبجي لهنا كلقي الأحزاب اللي فيها قضايا ديال الفساد تزكم الأنوف تجادلني في الفساد، والأحزاب التي فيها قضايا الديمقراطية تزكم الأنوف تجادلني في الديمقراطية، والأحزاب اللي فيها قضايا المحسوبية تجادلني في المحسوبية وفي العائلية، هذه هي الأولى.

ثانيا: تيخاص الأحزاب السياسية ما دافعش على الفساد، كابين الناس أنا ما كنتكلمش عليك أنت الأخت، كنتكلم والفاهم يفهم، كابين الناس اللي تمدات ليهم يد العدالة



تناول بعض المناير للعمل الحكومي والتي لا تراعي أخلاقيات المهنة من قبيل الترويج لأخبار غير صحيحة، وعدم الالتزام بالحياد والدقة والإنصاف.

وسأتوقف بإيجاز على بعض التدابير المبذولة للنهوض بحرية الصحافة والاعتناء بأوضاع الصحفيين وتأهيل المؤسسات الإعلامية وخاصة: إعداد مشروع مدونة حديثة للصحافة والنشر خالية من العقوبات السالبة للحرية؛ وإحداث مجلس وطني مستقل للصحافة، ويحظر مشروع منع الصحف أو حجب المواقع الإلكترونية إلا بقرار قضائي، كما يضمن سرية المصادر إلا بقرار قضائي في الحالات المتعلقة بالدفاع الوطني والأمن الوطني أو الحياة الخاصة للأفراد وقد سلم للمهنيين والناشرين لإبداء رأيهم بشأنه؛ توقيع عقد برنامج جديد في مارس 2013 لدعم المقابلة الصحفية؛ وتوخيا للشفافية يتم منذ سنة 2012 نشر قائمة الصحف المستفيدة من الدعم؛ كما تم اشتراط أداء الضرائب ومستحقات الضمان الاجتماعي للحصول عليه؛ الاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية وإتمام الكتاب الأبيض للنهوض بها، وقد بدأ العمل بتسليم وصولات العمل القانونية للمقاولات الإلكترونية وبطاقة الصحافة المهنية للصحفيين العاملين بها؛ إقرار آلية لمواجهة حالة الاعتداء أو التضييق على الصحفيين، فرغم أن هذه الحالات المسجلة محدودة إلا أننا نعتبرها مخالفة للدستور وغير مشرفة لبلادنا. وقد أعلنت وزارة الاتصال عن تكليف المفتش العام لتلقي شكاية الاعتداءات على الصحفيين وجرى الاتفاق مع وزارة العدل والحريات على الإصلاح بمعالجتها تراجع قضايا الصحافة المعروضة أمام القضاء من 119 قضية سنة 2011 إلى 98 قضية سنة 2013، كما تم الحكم بحفظ 15 قضية وتم إصدار أحكام بغرامة وتعويضات معتدلة في حق 13 قضية، في حين ماتزال حوالي 60 قضية

السيد الرئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية، لا بد من توضيح أن التقارير الدولية التي تطرقت لوضعية حرية الصحافة ببلادنا لا تتحدث عن تراجع في حرية الصحافة، فقد انتقلت تصنيف المغرب في مؤشر Freedom House من الرتبة 154 إلى 147 ما بين سنة 2012 و2014، كما تحسن تصنيف بلادنا في مؤشر مراسلون بلا حدود من الرتبة 138 إلى 136 خلال نفس الفترة. غير أننا نعتبر أن هذه التقارير لا تعكس واقع بلادنا في هذا المجال، لذلك فقد اتخذنا موقفا صريحا يعتبر هذه التصنيفات غير منصفة، ومناقضة لواقع حرية الصحافة ببلادنا، وتم التواصل مع هذه المنظمات بشأن بدقة المعطيات معتمدة في مؤشراتها ومعاييرها. كما يتم تنظيم ندوة دولية سنوية تزامنا مع اليوم الوطني للإعلام منذ 2012 لمناقشة هذه التقارير.

وإذ نؤكد على الاستمرار في التفاعل الإيجابي مع الانتقادات المسؤولة، فإننا نرفض في المقابل التقييمات غير المنصفة لحرية الصحافة في بلادنا وآخرها ما صدر عن منظمة Freedom House التي صنفت في مراتب أفضل من المغرب بعدة درجات، دول شهدت محاكمة عسكرية للصحافة أو أقدمت على منع ومصادرة وإغلاق مؤسسات صحفية وعرفت حالات التعذيب واختطاف وسجن العديد من الصحفيين، بالمقابل ضاعفت الحكومة من جهودها للنهوض بوضعية حرية الصحافة عملا بمقتضيات الدستور.

وسعيا من الحكومة إلى إرساء إعلام ديمقراطي وحر ومسؤول، وهو توجه يعكس قناعتنا أنه لا ديمقراطية بدون صحافة حرة ومسؤولة، وأن ما يصدر في الصحافة من انتقادات موضوعية لتدبير الشأن العام هو رصيد ينبغي استثماره. وفي نفس الوقت، فإنه من واجبنا التنبيه إلى الإختلالات التي تطبع



صلاحيات مهمة كان من المفروض توظيفها بما فيه صالح حماية هذه الحرية، طبعاً نسجل أن هاد المراجع لم يتم توظيفها بالشكل الأمثل للعمل على تطوير هاد الحرية حرية الصحافة وحرية التعبير، بما أننا نتكلم عن حرية الصحافة وعن حرية التعبير اسمحوا لي أننا حتى داخل قبة البرلمان أصبحنا قلقين من أن نمارس متخوفين من أن نمارس حرية تعبيرنا، وحرية التعبير عن ما نعتقده صائباً، نعم هناك أورش إصلاح مفتوحة ونحن نسجل أهمية هذه الأورش وبمقاربة تشاركية وبمنهجية تشاركية، وهذا شيء إيجابي، لأنه نفتقده في مناحي كثيرة من الحياة، لكن هذه الأورش يجب أن نسجل أيضاً وهذه مسؤولية الحكومة هي أورش بطيئة جداً، جميع النصوص التي تحدثت عنها يشتغل فيها المهنيون مع الحكومة طيلة أكثر من سنتين، وهي لا تزال تسير سير السلخفة.

السيد الرئيس، تمة إشكاليات حقيقي، أولاً نتعامل كمجتمع وليس كحكومة مع حرية الصحافة معاملة أو تعامل موسمي، يعني لا نتذكر حرية الصحافة إلا حين اعتقال صحافي أو حين إغلاق جريدة أو حين ممارسة تضيق على الصحافي، في حين أن قضية حرية الصحافة يجب أن تكون ثقافة سائدة في المجتمع مسؤول عنها الحكومة والمجتمع برمته.

السيد الرئيس، هناك أيضاً في تقديرنا حرية الصحافة هي الكل لا يتجزأ لا يمكن أن نجزئه حرية الصحافة هي الاستقلال الصحافي، هي الضمانات الحقيقية لممارسة هذه الحرية، هي قوة المقابلة الصحافية، إذا كنا نخاف في السابق من أن الخطوط الحمراء تزداد احمراراً كلما اقترب الصحافي من مراكز القرار في التعليق على مراكز القرار، اسمحوا لي أن أقول لكم اليوم أن هذه الخطوط الحمراء أصبحت تزداد احمراراً اليوم كلما اقترب الصحافي من مصادر الإشهار ومن مصادر الاستشهار في هذه البلاد.

جارية سجلت سنة 2013 تمت إثارتها بموجب قانون الصحافة.

إن الخطوات الإيجابية التي تحققت في مجال تعزيز حرية الصحافة ببلادنا يجب ألا تنسينا التحديات التي نواجهها وخاصة باستكمال تطوير المنظومة القانونية، وإنهاء الاعتداءات على الصحفيين وصيانة استقلالية الصحافة عن جماعات المصالح والضغط، وإقرار احترام أخلاقيات المهنة والامتناع عن القذف والتشهير وترويج الأخبار الغير الصحيحة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد رئيس الحكومة، الكلمة للسيد النائب المحترم سي عبد الله البقالي .

النائب السيد عبد الله البقالي:

شكراً السيد الرئيس،

الحقيقة إذا كانت المناسبة شرط، فإننا ننتهز هذه الفرصة والمناسبة لنعبر باسم الفريق الاستقلالي عن تهانينا الكبيرة والعظيمة لفريق المغرب التطواني الذي صعد إلى البطولة الاحترافية، كما نوه بفريق الرجاء البيضاوي الذي أعطى طعماً خاصاً لهذه البطولة.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أؤكد لكم بأن إشكالية حرية الصحافة ليست جديدة وهو ليس سؤالاً راهنياً جديداً مستجداً، ولكنه سؤال قديم ساير بدقة تطور الممارسة السياسية في بلادنا ولكن وهذه الإشكالية طرحت في الحكومة السابقة أيضاً، كانت إشكالية حرية الصحافة مطروحة بالحاح، لكن المستجد السيد رئيس الحكومة هو أن مراجع جديدة قوية ذات قوة قانونية تتمثل في المتن الدستوري الذي أعطى اهتماماً خاصاً لحرية الصحافة، كما أن دستور 2011 أعطى لرئاسة الحكومة



أبي لهب وتب"، ظاهر عليك بلي أنت خايف مني، ظاهر عليك، لا، خليني نقول ليك كلكم كاتعرفوا شنو هو السبب ديال بحال هاذ التنقيطات، صحيح المغرب باقي ما يملكوش يقول بلي عندو عشرين على عشرين في حرية الصحافة ولكن أنت السي البقالي كتعرف التقدّم..

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد رئيس الحكومة المحترم، السيد رئيس الحكومة انتهى الوقت وانقطع البث ورفعت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة، نعتقد أن هناك بعض الأمور التي يجب الانتباه إليها، التقرير الأخير الذي تحدثتم عنه يجب أن نقرأه في العمق ويعطي التنقيط السيء، ليس في مجال حرية الصحافة كمفهوم سياسي لا، يعطينا نقط سيئة في البنية الاقتصادية للمشهد الإعلامي وفي البنية القانونية، هذي مسائل يمكن تداركها ويمكن العمل على علاجها.

أعتقد السيد رئيس الحكومة أننا انتقلنا إلى مستويات أرفع يجب أن نقولها بصراحة ويجب أن يكون صدركم رحب لتقبل هذه الانتقادات، نحن اليوم انتقلنا إلى مستوى وزير يحدد نوعية لباس الصحافي في هذه البلاد، نحن انتقلنا إلى رئيس حكومة يجادل الصحافيين بالأسماء، صحافيين بالأسماء ومؤسسات صحافية بالأسماء وكأن رئيس الحكومة لا شغل له في هذه البلاد، ليس هناك لا أورش تنمية، ولا مؤسسات اجتماعية واقتصادية تدعو إلى الإصلاح وإلى الاهتمام، وتفرغ لكي يخاطب الصحافيين ولكي يجادل الصحافيين. الصحافة تقوم بدورها ويجب أن تتحمل أخطاءها، وقوة السلطة التنفيذية وقوة السلط في قدرة تحمل أخطاء الصحافي، جميع المهمة ولهم مطبات، يجب أن نتفهم بأننا بصدد مرحلة انتقالية ومن الطبيعي جدا أن تكون هناك أخطاء لا يمكن أن نعلق كل مشجبنا على بعض الأخطاء وبعض التجاوزات التي تطرح، نعم تطرح إشكاليات أخلاق المهنة وأخلاقيات المهنة مرتبطة بمشهد الإعلام بصفة عامة، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا شكرا السيد النائب، شكرا السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة ما تبقى من الوقت.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

هو السي البقالي نجادللك باسميتك حتى أنت، ما تنساش أن الله تعالى جادل أبا لهب باسميتو قال: "تبت يدي